# الفصل الثاني

## ملامح المنهج النقدي عند الحافظ الذهبي

الحافظ الذهبي من كبار المحدِّثين وجهابذة النقاد ، قدم للمكتبة الحديثية والإسلامية مصنفات عدة ، تميزت بذلك المنهج النقدي الذي صبغه الحافظ الذهبي بصبغته ، تلك الصبغة التي تحمل علمًا غزيرًا وعقلية متفتحة ، وقلبًا جسورًا ، فالحافظ الذهبي ليس إمعة يردد ما قاله السابقون ، كما أنه لا يعرف الاندفاع دون تروٍّ أو التسرع دون بينة .

وقد كشفت مصنفاته وما أثير حوله من دراسات ملامح ذلك المنهج الذهبي في نقد الحديث الشريف ، والاهتمام بتوثيق متونه .

فالحافظ الذهبي يعشق الإنصاف ، فلا محاباة على حساب الحقيقة ، ولا سبيل للتحامل ، ولو على الخصوم ، فالخلاف أمر قائم ، ومادام المخالف يقصد الحق ، فلا ينبغي التنقص منه أو التقليل من شأنه ، فكلٌّ يخطئ ويصيب ، لذلك حرص الذهبي على مراعاة أثر العداوة والخلاف في كلام الأقران فيما بينهم ، وكذلك أثر الوفاق في الإغراق في المديح .

كما أن الذهبي لا يرى النقد أطرًا جامدة أو قوانين ثابتة ، وإنما يخضع النقد لكثير من العوامل المحيطة التي تؤثر على قرار الناقد سلبًا وإيجابًا في مرونة لا تعرف التحجر أو أحادية النظر .

ويعتمد الحافظ الذهبي على الكتب الستة «دواوين الإسلام» فهي مظنة صحيح سنة النبي ﷺ ، ويجعل منها معيارًا نقديًا ، ومن خروج الرواية عن هذه المصنفات مغمزًا لها ، ويجعل من تخريج أرباب الكتب الستة قرينة تقوية للراوي ، تدفع عنه الجهالة وترد الجرح المبهم .

والإمام الذهبي من محققي العلماء الذين لا يستسلمون للنصوص ، ولا تدفعهم شهرة العلماء للخمول أو الإخلاد إلى الراحة ، ولكنه يحاكم المصنفات وقائليها إلى أصول العلم وبراهين العقول ؛ غير عابئ بقاطني كهوف التقليد ومحبي ظلمات الصمت .

كما أن منهجه يقوم على استقراء المصادر وتقييم العلوم ؛ إذ الاستقراء مفتاح التعرف على شخصية المصنف ومنهجه ، والمصادر شاهد نفي أو إثبات لما ألصق بالعلماء .

وقد وضع الذهبي خلاصة فكره وتجاربه العلمية في صورة نصائح علمية ترشد السائر على الدرب ، وقواعد منهجية تضيء للسالك الطريق .

ومن هذه الملامح :

**١ - الإنصاف**

مما يتميز به المنهج النقدي للإمام الذهبي الإنصاف ، وهو عزيز ، قليل من يتصف به ، ونادرٌ من ينخلع عن ذاتيته ، ومذهبه وآرائه أثناء مناقشته لبعض القضايا أو ترجمته للرواة ، وقد تعرض الحافظ الذهبي نفسه للتحامل ، ومن طلابه الذين نهلوا من علمه ، وتخرجوا عليه .

والذهبي رحمه الله عندما يتحدث يأتي حديثه حديث رجل قد اطلع على أقوال الخصوم وحججهم ، وعلم أن كل صاحب رأي يدافع عنه تدينًا في الأغلب ، ويعتقد في نفسه الصواب ، وفي خصمه الخطأ ، وأحيانًا يكون طرح موضوع للمناقشة من باب العبث ؛ إذ كل فريق يأتي متسلحًا بأفكار لا يتنازل عنها ، ومتشبثًا بآراء لن يرضى سواها ، فيكون الحوار في تلك الحالة لونًا من ألوان الهزل ، وضربًا من ضروب الفوضى الفكرية .

فالذهبي رحمه الله يرى الخلاف أمرًا قائمًا ، وكل طرف يتعجب من الآخر كيف خفي الحق عليه مع حسن قصده ، «وكذا كل فرقة تتعجب من الأخرى ، ولا عجب في ذلك ، ونرجو لكل من بذل جهده في تطلب الحق أن يغفر له من هذه الأمة المرحومة»[(١)].

فمادام المخالف يقصد الحق لعل الله يغفر له إذا أداه اجتهاده لذلك ، وقد أمر النبي ﷺ المسلمين بعد اندحار الأحزاب ألا يصلين أحدهم العصر إلا في بني قريظة ، فتعددت أفهام الصحابة ، وأقر النبي ﷺ كلاً على فهمه .

---

(١) الذهبي ، السير (٢٢/٣٨ ، ٣٩ ، ١٧٢).

ومن الطبيعي مع هذه الاختلافات في الأفهام والاجتهادات أن تحدث مناقشات بين العلماء وانتقادات فيما بينهم ، وذلك أمر شائع ، شريطة عدم خرق إجماع أو تحدث بهوى ، أو تشويه بسوء نية وطلب للظهور . يقول الإمام : «مازال العلماء قديمًا وحديثًا يرد بعضهم على بعض في البحث وفي التواليف ، وبمثل ذلك يتفقه العالم ، وتتبرهن له المشكلات»[١].

ويعذر العالم إذا تكلم في آخر باجتهاد ليبين الحق ، ويؤجر في ذلك شريطة سلامة النية ونصاعة الطوية ، «ويتكلم العالم في العالم باجتهاده ، وكلٌّ منهم معذور مأجور ، ومن عاند أو خرق الإجماع فهو مأزور ، وإلى الله ترجع الأمور»[٢].

وبين الفرق والمذاهب على تباينها مواضع كثيرة تصلح للتلاقي والاتفاق ، فما من فرقة احتوت الشر أجمعه ، ولا تلبثت بالخطأ مطلقًا ، وإنما لكلٍّ أوجه للصواب ، وبعض من الخطأ ، غير أن غلاة كل فريق يقفون حجر عثرة أمام رأب الصدع وجمع الشمل ، يقول الحافظ : «غلاة المعتزلة ، وغلاة الشيعة ، وغلاة الحنابلة ، وغلاة الأشاعرة ، وغلاة المرجئة ، وغلاة الجهمية ، وغلاة الكرامية ، قد ماجت بهم الدنيا وكثروا»[٣].

ويقرر رحمه الله قاعدة مهمة للتعامل مع المخالف ، وهي عدم الخوض في السرائر أو محاولة التعرف على النيات ، فذلك لا يعلمه إلا الله ، وإنما التعامل على وفق ما يبديه المخالف وتلمس الأعذار له قد يكون نافعًا ، على ألا يسكت عن مخالفة الكتاب والسنة ، وهذا ما جاء في ترجمة أبي يزيد البسطامي ، فقد نقل عنه قوله : «سبحاني ، ما في الجبة غير الله ، ما النار . . . ما الجنة ، لعبة صبيان» ، إلى غير ذلك السخف والهذيان الغث ، غير أن الحافظ الذهبي يشكك في صحة نسبة هذه الأقوال له ، ويؤكد أن لها تأويلات غير مطابقة لظاهر معناها

---

(١) الذهبي ، السير (١٢/٥٠٠ ، ٥٠١).

(٢) المصدر السابق (١٩/٣٢٧).

(٣) المصدر السابق (٢٠/٤٥).

عند من أقر نسبتها له ، ثم يقول : «وأبو يزيد فمسلَّمٌ حاله له ، والله يتولى السرائر ، ونتبرأ إلى الله من كل من تعمد مخالفة الكتاب والسنة»[١].

● **كلٌّ يخطئ ويصيب :**

ما من أحد يزعم السلامة من الخطأ ، أو يدعي الأمان من الوهم ، فكلٌّ يحتمل اجتهاده وفهمه للصواب والخطأ . وقد هاج قوم وماجوا على آراء الإمام ابن حزم الأندلسي ، ورأى آخرون عدم الاحتجاج بمذهبه كلية ، ولم يكتف آخرون حتى ضللوه وكفروه ، ولكن الحافظ الذهبي رأى حسناته مقارنة بأوهامه ، ووزن ذلك بميزان العدل والإنصاف ، وخلع عنه ثوب التحامل فقال في ترجمته : «ابن حزم رجل من العلماء الكبار ، فيه أدوات الاجتهاد كاملة ، تقع له المسائل المحررة والمسائل الواهية كما يقع لغيره ، وكل أحد يؤخذ منه ويرد عليه»[٢].

والإمام يخالف ابن حزم في مسائل عدة ويتبرهن له خطؤه فيها ، ولكن ذلك لا يدفعه للتحامل عليه أو الغلو في نشر أخطائه والتغاضي عن صوابه ، يقول الذهبي : «ولي أنا ميل إلى أبي محمد لمحبته في الحديث الصحيح ومعرفته به ، وإن كنت لا أوافقه في كثير مما يقوله في الرجال والعلل والمسائل البشعة في الأصول والفروع وأقطع بخطئه في غير مسألة ، ولكن لا أكفره ولا أضلله وأرجو له العفو والمسامحة وللمسلمين ، وأخضع لفرط ذكائه وسعة علومه»[٣].

وقد أخذ البعض على إسماعيل ابن عُلَيَّة أمر الشفاعات ، وأراد البعض أن يغض من شأنه لذلك ، غير أن الحافظ الذهبي يرى ذلك هفوة رجع عنها صاحبها فلا ينبغي أن تُلاك كلما ذكر الرجل ، وكأن ابن عُلَيَّة لا يُعرف إلا بذلك فأين روايته وفقهه؟! فيقول : «لا ينبغي إلا تعظيم ابن عُلَيَّة ، فقد كانت منه هفوة ثم تاب منها ، فكان ماذا ؟!»[٤].

---

(١) الذهبي ، الميزان (٢/٣٤٦ ، ٣٤٧).
(٢) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٣/١١٥٣).
(٣) الذهبي ، السير (١٨/٢٠٢).
(٤) الذهبي ، التاريخ (١٣/١٠٣).

وقد رأى الإمام الحميدي أن بشر بن السري لا يحل أن يكتب حديثه لتجهمه ، فاستدرك عليه الحافظ الذهبي : «قد صح رجوعه عن التجهم»[١] ، فإذا تاب المرء تاب الله عليه .

وقد وهم جرير بن أبي حازم في غير شيء ، غير أن ذلك لا يدفعنا إلى التخلي عن مروياته الصحيحة ، أو الصدف عن أحاديثه الثابتة فقد «اغتفرت أوهامه في سعة ما روى»[٢].

**وإذا لم يصل الراوي إلى موقع النروة ومصاف الجهابذة في كل علم ، فلا** يعني ذلك إهمال ذلك الراوي ، ولكن نضعه في منزلته اللائقة به ، ففي ترجمة أبي جعفر الباقر يقول الذهبي : «كان أبو جعفر إمامًا مجتهدًا تاليًا لكتاب الله ، كبير الشأن ، لكن لا يبلغ في القرآن درجة ابن كثير ونحوه ، ولا في الفقه درجة أبي الزناد وربيعة ، ولا في الحفظ ومعرفة السنن درجة قتادة وابن شهاب ، فلا نحابيه ولا نحيف عليه»[٣].

**وإذا كان الراوي إذا أخطأ لم يغض ذلك من منزلته** ، فكذلك الكثير الآثام إذا أحسن قليلاً ، فلا ننسى الكثير من الفظائع ، ولا نخفي قليل الإحسان . ففي ترجمة الحجاج بن يوسف الثقفي ، ذكر سوء سيرته وظلمه وتجبره ونصبه ، وخبثه وسفكه للدماء ، وحصاره لابن الزبير بالكعبة ورميه إياها بالمنجنيق ، وإذلاله لأهل الحرمين ، وتأخيره للصلوات ، ثم قال : «فنسبه ولا نحبه ، بل نبغضه في الله فإن ذلك من أوثق عرى الإيمان»[٤].

ومع ذلك لم ينس حسناته وإن قَلَّت ، وذكر أنه ذو شجاعة وإقدام وفصاحة وبلاغة وتعظيم للقرآن فقال :«وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه وأمره إلى الله ، وله توحيد في الجملة ، ونظراء من ظلمة الجبابرة والأمراء»[٥].

ولا ننتظر من كل عالم أن يكون بارعًا في شتى الميادين أو أن يصول ويجول في ألوان العلوم ، فقد يأخذ من علمٍ بطرف ، ويكون ضيفًا على موائد علوم

---

(١) الذهبي ، التاريخ (١٣/١٢٢).
(٢) الذهبي ، السير (٧/١٠٠).
(٣) المصدر السابق (٤/٤٠٢).
(٤،٥) المصدر السابق (٤/٣٤٣).

أخر ، ولا يغض ذلك من شأنه في تخصصه ، فمادام قائمًا بأعباء فنه الذي عرف به ، فلا يطالب بالوصول إلى المستوى ذاته في بقية الفنون .

فابن قتيبة وإن لم يكن صاحب حديث ، فإن له معارف أخرى ، يفيد منها المسلمون ، فلا يهدر لذلك : « فالرجل ليس بصاحب حديث ، وإنما هو من كبار العلماء المشهورين ، عنده فنون جمة ، وعلوم مهمة »[١] .

وقال الداودي : رأيت ابن شاهين اجتمع مع الدارقطني يومًا فما نطق حرفًا . وليس ذلك بقادح لابن شاهين ؛ إذ رتبته تقصر به عن الحديث في غوامض العلل التي كان الدارقطني حامل لوائها . قال الذهبي : « ما كان الرجل بالبارع في غوامض الصنعة ، ولكنه راوية الإسلام »[٢] .

فلابن شاهين في الرواية مكانته ولحفظ الأسانيد والمتون منزلته ، بخلاف الدارقطني الذي عرف بجمع روايات الأبواب والوقوف على الأوهام فيها ، ومعرفة موضع الوهم وشخصية الواهم .

وأبو يعلى : « كان ذا عبادة وتهجد وملازمة للتصنيف ، مع الجلالة والمهابة ، ولم تكن له يد طولى في معرفة الحديث ، فربما احتج بالواهي »[٣] .

أما عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري ، فقد عُدَّ له أوهام في الرواية وضَعَّفه البعض من أجلها ؛ لقلة إتقانه ذلك الفن ولكنه « كان إمامًا في السنة ، إمامًا في الفقه ، صاحب أحوال وإجابة دعوة »[٤] .

**وإذا خف ضبط الراوي فلا ينبغي أن يؤثر ذلك على الوثوق بعدالته** ، فكم من عدل موثوق في صدقه وأمانته غير أن قدرته على الضبط تحول دون اعتماد مروياته ، فالحافظ محمد بن حميد بن حيان الرازي « مع إمامته منكر الحديث ، صاحب عجائب »[٥] .

والواقدي قد نال علماء الجرح والتعديل من حفظه وضبطه ، وذلك مُسلَّم لهم ، ولكن بين ثنايا ذلك حاول البعض أن يتهمه في عدالته ، فأقر الحافظ الذهبي النقد

---

(١) الذهبي ، السير (١٣/٣٠٠).
(٢) المصدر السابق (١٦/٤٣٤).
(٣) المصدر السابق (١٨/٩٠ ، ٩١).
(٤) الذهبي ، الميزان (٣/١٥).
(٥) الذهبي ، السير (١١/٥٠٣).

الأول ورد الثاني بما عرف عن الواقدي فقال :« والواقدي ـ وإن كان لا نزاع في ضعفه ـ فهو صادق اللسان ، كبير القدر »[١].

وعلى طرف النقيض يتحدث الذهبي رحمه الله عن شيخه علاء الدين علي ابن مظفر بن إبراهيم الكندي ، فأثبت له الإتقان ولكنه سلبه العدالة ، وهو أدرى به ، فقال : « وكان قليل الدين متهاونًا بالصلاة ، في عقيدته مقال ، إلا أنه متثبت فيما ينقله »[٢].

وكذلك شيخه شهاب الدين أبو العباس أحمد بن مظفر بن النابلسي ، ذكر الذهبي أنه استفاد منه ، وكتب عنه ، ولكنه فصل بين الجانب الخلقي في شخصيته والجانب العلمي ، فهو يرى أن « له حظ من زعارة ونفور من الناس ، والله يسامحه ، فعليه مأخذ لذلك ، لكنه متثبت متقن »[٣].

ومن العلماء من اشتهر بالحفظ وبالرغم ذلك يضعف ، فالمحدث ليس آلة للحفظ فقط فقد يروي عن الضعفاء الأباطيل ثم يحفظه ، فلا بد للراوي مع الحفظ والإتقان انتقاء الشيوخ الذين يحدث عنهم .

قال الدارقطني:« كان ابن عقدة يعلم ما عند الناس ولا يعلم الناس ما عنده »[٤].

وقال أبو سعيد الماليني : « أراد ابن عقدة أن ينتقل ، فكانت كتبه ستمائة حملة » .

قال الذهبي : « وكل أحد يخضع لحفظ ابن عقدة ، ولكنه ضعيف »[٥].

**ومن العلماء من يضعف في الأثر غير أنه بصير بالفقه** ، متفوقٌ في مسائله فلا يغض ذلك من شأنه ، ولكن يذكر في طبقات الفقهاء لا المحدثين ومن هؤلاء الحكم بن عبد الله أبو مطيع البلخي صاحب أبي حنيفة ، تفقه به أهل بلخ ، وكان ابن المبارك يعظمه ويجله لدينه وعلمه ، وقد ضعفه في الرواية يحيى بن معين والبخاري والنسائي وغيرهم . قال الذهبي : « كان بصيرًا بالرأي علاَّمة كبير الشأن ، ولكنه واهٍ في ضبط الأثر »[٦].

---

(١) الذهبي ، السير ، (١٤٢/٧).
(٢) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (١٥٠٤/٤).
(٣) المصدر السابق ، (١٥٠٣/٤).
(٤) الخطيب ، تاريخ بغداد (١٨/٥).
(٥) الذهبي ، التاريخ (٦٩/٢٥).
(٦) الذهبي ، الميزان (٥٧٤/١).

وهذا ابن حبيب فقيه الأندلس : «كان موصوفًا بالحذق في الفقه ، كبير الشأن ، بعيد الصيت ، كثير التصانيف ؛ إلا أنه في باب الرواية ليس بمتقن بل يحمل الحديث تهورًا كيف اتفق ، وينقله وجادة وإجازة ، ولا يتعانى تحرير أصحاب الحديث»[١].

وإمام الحرمين أبو المعالي الجويني «مع فرط ذكائه وإمامته في الفروع وأصول المذهب وقوة مناظرته لا يدري الحديث كما يليق به»[٢].

وذاك عيسى بن داب برع في السير والأخبار والأنساب ، فكان هذا فنه الذي تقدم به ، وعلمه الذي برع فيه ، ولم يكن محدثًا ، فليطرح حديثه وتؤخذ أخباره . قال الذهبي : «كان إخباريًا ، علامة ، راوية عن العرب ، نسابة ، نديمًا ، لكن أحاديثه ساقطة»[٣].

وقد يجيد الرجل في علمين ، ولكن حاله في أحدهما أمثل ، كأبي العلاء الهمداني قال الحافظ : «كان أبو العلاء الحافظ في القراءات أكبر منه في الحديث ، مع كونه من أعيان أئمة الحديث»[٤].

ومنهم من يحسن القراءة ويُغرب في الحديث ، كأبي بكر بن عياش الذي اشتهرت قراءة عاصم من طريقه وتلقتها الأمة بالقبول «وأما الحديث فيأتي أبو بكر فيه بغرائب ومناكير»[٥].

وبخلافه عيسى بن عبد العزيز بن عيسى الإسكندراني ، قال عنه الذهبي : «صحيح الحديث ، كذاب في القراءات»[٦].

● **الإنصاف مع المخالف :**

الخلاف مع الآخرين ربما يحمل المخالف على الغض من خصومه والكيل لهم ، والتنفل بإلصاق التهم بهم والنيل من أعراضهم ؛ إرضاءً لحظوظ النفس ولكن الناقد المنصف لا تجد هذه الأفكار غير السوية إليه سبيلاً ، فتراه منصفًا

---

(١) الذهبي ، السير (١٢/١٠٣).
(٢) المصدر السابق (١٨/٤٧١).
(٣) الذهبي ، التاريخ (١١/٢٨٧).
(٤) الذهبي ، السير (٢١/٤٤).
(٥) المصدر السابق ، (٨/٥٠٥).
(٦) الذهبي ، المغني (٢/٨٦) تحقيق دكتور نور الدين عتر ، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر .

ولو مع مخالفه ، نسأل الله قول الحق في الرضا والغضب ، وكذلك كان الحافظ الذهبي .

ففي ترجمة أحمد بن أبي دؤاد الجهمي الداعي إلى القول بخلق القرآن والساعي في تأجيج نار العداوة بين أهل الحديث والخلفاء العباسيين ، ومؤلب الخلفاء على المحدثين بامتحانهم في ذلك ، الذي ذلت بأفعاله رءوس ، وأسرعت بسببه إلى الرخص أئمة ، ومع ذلك ترجم له الذهبي بهذه الألفاظ : « القاضي الكبير . . عدو أحمد بن حنبل ـ ولم يقل عدو الله ـ كان داعية إلى خلق القرآن ، له كرم وسخاء وأدب وافر ومكارم »[١] .

وفي ترجمة معبد بن عبد الله الجهني القدري قال : « وكان من علماء الوقت على بدعته »[٢] .

وفي ترجمة عمران بن حطان السدوسي الخارجي قال : « من أعيان العلماء ، لكنه من رءوس الخوارج »[٣] .

وفي ترجمة يزيد بن معاوية ذكر عجره وبجره ، وما ابتلي به أهل المدينة من قبله مع سيرته غير المحمودة ، ولم ينس أنه أمر بغزو القسطنطينية ، كما ذكر قوته وشجاعته وحزمه وفطنته وفصاحته ، وقال فيه مقالة الفصل : « ويزيد ممن لا نسُبُّه ولا نحبه ، وله نظراء من خلفاء الدولتين ، وكذلك في ملوك النواحي ، بل فيهم من هو شر منه ، وإنما عظم الخطب لأنه وُلِّي بعد وفاة النبي ﷺ بتسع وأربعين سنة ، والعهد قريب ، والصحابة موجودون كابن عمر الذي كان أولى بالأمر منه ومن أبيه وجده »[٤] .

● **أثر التنافس والعداوة :**

خلق الله تعالى النفس ، وألهمها فجورها وتقواها ، وأمر الله المؤمن بتزكية نفسه وتطهيرها من العلائق ، وتنقيتها من الشوائب ، والخلق متفاوتون في ذلك ، فمنهم من ارتفع إلى مصاف الأبرار المخلَصين ، ومنهم من جاذبته نفسه حينًا ودافعها حينًا ، ومنهم من وقع في حبائل النفس وشَرَك الهوى ، وقد ضعف بعض

---

(١) الذهبي ، السير (١١/١٦٩).
(٢) المصدر السابق (٤/١٨٥).
(٣) المصدر السابق (٤/٢١٤).
(٤) المصدر السابق (٤/٣٦، ٣٧).

العلماء بعضًا للعدواة ولحظوظ النفس وللتنافس فيما بينهم ، وكان المذهب العقدي والفقهي من أسباب ذلك .

يقول الذهبي : « فمازال الأصحاب يتنافسون ، ويغضب بعضهم من بعض ، ثم يفضون إلى الصلح والمودة »[١] .

فقد كان أبو الزناد سببًا في جلد ربيعة الرأي ، ثم تولى أحد أنصار ربيعة فأرسل إلى أبي الزناد ، فطين عليه بيتًا ، ولكن ربيعة لما وجد أن أبا الزناد يهلك بسببه ما وسعه السكوت ، وتناسى الماضي وشفع فيه ، فأخرج وقد أشرف على الهلاك[٢] .

والذي ينبغي إزاء ذلك إذا ذكر كلام الأقران ألا يعبأ به ، وأن « يترحم على هذا وعلى هذا ويستغفر لهما »[٣] .

**فلا ينبغي أن يلتفت إلى كلام أحد المتنافسين ، إذا كان ما بينهما فاسدًا ،** فمازال الأقران ينال بعضهم من بعض ، فلا يجب الإصغاء لذلك ، وخاصة إذا لاحت العداوة بينهما[٤] .

ولا يقبل كلام الأقران إلا إذا ثبت صفاء النية ، وصلاح الطوية ، وموافقة أهل الاختصاص ، دون التفرد بذلك القول . يقول الحافظ : « وكلام الأقران يطوى ولا يروى ، فإن ذكر تأمله المحدِّث ، فإن وجد له متابعًا ، وإلا أعرض عنه »[٥] .

ولا يكون ذلك المتابع واحدًا ، أو ذا صلة بالقرين المخالف ، يقول الذهبي : « وطيه أولى من بثه إلا أن يتفق المتعاصرون على جرح شيخ ، فيعتمد قولهم »[٦] . وذلك خلاف من « وثقه جماعة يلوح على قولهم الإنصاف »[٧] ، فعندئذ يهدر ذلك القول ولا يعتبر به .

**من أسباب النفور بين الأقران وإحداث الوحشة بينهم : الخلاف العقدي ،**

---

(١) الذهبي ، المقدمة الزهرا في الإمامة الكبرى (ق-٦) ، دار الكتب المصرية (١٦٥٩) ، عقائد تيموز ميكروفيلم رقم (٢٩٩٧٦).

(٢) الذهبي ، السير (٤٤٨/٥).

(٣) المصدر السابق (٥٠٣/٩).

(٤) المصدر السابق (٥٥٨/٤ ، ٣٩٩/٥ ، ٣٤/١٧).

(٥) المصدر السابق (٢٧٥/٥).

(٦) المصدر السابق (٤٣٢/١١).

(٧) المصدر السابق (٤٠/٧ ، ٤١).

وممن يمثل هذه الفئة أبو نعيم وابن منده ، فأحدهما حنبلي الأصول ، والآخر أشعري ، والخلاف في تأويل آيات وأحاديث الصفات جعل بين الاثنين عداوة لا تنقضي ونارًا لا تنطفئ ، فأفرط كل منهما في حق الآخر .

قال الذهبي : « وكان أبو نعيم كثير الحط على ابن منده لمكان المعتقد واختلافهما في المذهب »[١] ، وكذلك كان لابن منده عبارات لاذعة في أبي نعيم ، قال الحافظ : « فقد رأيت لابن منده مقالاً في الحط على أبي نعيم من أجل العقيدة ، أقذع فيه »[٢] ، وليس معنى من أجل العقيدة تباينًا إلا ما حدث من أبي الحسن ، وتبعه على ذلك جمهرة ، من تأويل صفات الباري جل وعلا ، وذلك من باب التنزيه ، وإن كان الذهبي رحمه الله ، قد ذكر في ترجمة أبي الحسن الأشعري في نهاية أمره إثبات الصفات بلا تأويل ، فذكر الذهبي أن ذلك الخلاف « لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن »[٣].

ونتيجة لذلك التعصب المزدوج فقد رأى الذهبي رحمه الله أن « آل منده لا يعبأ بقدحهم في خصومهم ، كما لا نلتفت إلى ذم خصومهم لهم »[٤].

**وكذلك الخلاف الفقهي** له تأثير ظاهر في وجود ذلك النفور واللاتقدير ، فالشافعي ، مع علمه وفضله ، وإمامته في السنة والفقه ، حتى إن الإمام أحمد كان ينقطع عن شواغله للإفادة منه طالما وجد الشافعي في بغداد إلا أن الإمام يحيى ابن معين قال : « ما أرى لمسلم أن ينظر في رأي الشافعي ، ينظر في رأي أبي حنيفة أحب إليَّ » . قال الذهبي : « إنما يقول هذا يحيى لأنه كان حنفيًا ، وفيه انحراف معروف عن الشافعي ، والإنصاف عزيز »[٥].

بل حدثت وحشة كبيرة بين الشافعي والمالكية بمصر ، إذ كان مذهب مالك ينتشر في تلك البلاد ، فلما سكن الشافعي مصر « وخالف أقرانه من المالكية ووهى بعض فروعهم بدلائل السنة ، وخالف شيخه في مسائل ، تألموا منه ، ونالوا منه ، وجرت بينهم وحشة »[٦].

---

(١) الذهبي ، التاريخ (٣٢٤/٢٧).
(٢) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (١٠٣٤/٣).
(٣) الذهبي ، السير (٤٦٢/١٧).
(٤) المصدر السابق (٤٠٨/١٨).
(٥) الذهبي ، التاريخ (٤٠٩/١٧).
(٦) المصدر السابق (٩٥/١٠).

**وللمذهب السياسي** دور كبير في فساد ذات البين ، والكيل للخصم بما يضعفه ، قال أبو أسامة الكوفي ، مولى بني هاشم : وضعت بني أمية على رسول الله ﷺ أربعة آلاف حديث ، وأدرك الحافظ الذهبي العلاقة بين القائل وبني أمية فقال : « هذه مجازفة من أبي أسامة وغلو ، والكوفي لا يُسمع قوله في الأموي »[١].

**وللعداوة بين متعاصرين** أثر بيِّن في هجر الإنصاف والانسياق وراء تيار المجازفة ، وقد نال ابن صاعد ومحمد بن جرير الطبري من عبد الله بن أبي داود ، ولكن الحافظ الذهبي لم يمرر ذلك الجرح قائلاً : « فإن هؤلاء بينهم عداوة بيِّنة »[٢] ، و« بينهما شنآن »[٣].

وجرح ربيعة الرأي أبا الزناد عبد الله بن ذكوان قائلاً : ليس بثقة ولا رضًى . قال الذهبي : « لا يسمع قول ربيعة فيه ، فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة »[٤].

وإذا كانت هذه الأسباب لها من مظاهر الاستمرارية والتجدد ما يجعل الخصم يهاجم بلا توقف ، فإن لحظوظ النفس أثر كبير على التحامل على الآخرين ، فَتَذَكُّر موقف سلبي من المترجم له قد يدفع بالخصم إلى أن يغض طرفه عن حسنات الرجل وألا يراه إلا من خلال نظرة سوداوية لا ترى إلا شبح الماضي ماثلاً ، فتضعف النفس ، وتؤسر الحقيقة ، وتتطلع الوحشة ، وتسري روح الانتقام .

فابن عقدة إمام حافظ ، وقد أصابه غمز من مطين ، وبالرجوع للماضي ، وتذكر المواقف السابقة يتبين أن سبب ذلك أن ابن عقدة « حبس كتبه عنه »[٥].

والإمام أحمد بن صالح حافظ مصر متقن ثبت حجة ، ولكن تحت تأثير حظوظ النفس والمواقف السابقة نال منه النسائي . قال الذهبي : « وأما كلام النسائي فيه ، فكلام موتور ؛ لأنه آذى النسائي ، وطرده من مجلسه ، فقال فيه : ليس بثقة »[٦].

---

(١) الذهبي ، التاريخ (١٢٧/١٤).
(٢) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٧٧٢/٢).
(٣) الذهبي ، التاريخ (٥١٨/٢٣).
(٤) الذهبي ، الميزان (٤١٨/٢).
(٥) الذهبي ، السير (٣٠٥/١٥).
(٦) الذهبي ، السير (٨٢/١١ ، ٨٣) ، تذكرة الحفاظ (٤٩٦/٢).

وإن كانت العداوة والشحناء تفضي إلى ذلك فإنه يجب أن يُتأنى في نقل كلام الأقران وإن ثبت ، فلعل المقصود بالجرح سَمِيًّا لذلك العالم ، ففي ترجمة محمد ابن جرير الطبري الإمام المفسر ، أقذع أحمد بن علي السليماني الحافظ فقال عنه : كان يضع للروافض ، والإمام الذهبي يحتمل أن يكون هذا النقل جاء على سبيل الوهم ، وألصق بالطبري ، فلعله قيل في غيره ممن اشترك معه في اسم وتحقق فيه ذلك الوصف ، فقال : « فلعل السليماني أراد الآتي : محمد بن جرير بن رستم ، أبو جعفر الطبري ، رافضي له تواليف »[١].

● **الإسراف في النقد :**

وقد يتعنت أحدهم ويسرف في الجرح ، ويستخدم قليل الزلل ، ونادر الوهم لإثارة القارئ ، مضخمًا ذلك الخطأ ، ولا يقبل الحافظ الذهبي ذلك ، وإنما يضع الخطأ في موضعه ويقدره بقدره .

هذا روح بن عبادة ، ورتبته في الحفظ والإتقان عالية ، ونقل عن عبد الرحمن ابن مهدي أنه تكلم فيه لوهمه في حديث . قال الذهبي : « وهذا تعنت وقلة إنصاف في حق حافظ قد روى ألوفًا كثيرة من الحديث فوهم في إسناد ، فروح لو أخطأ في عدة أحاديث في سعة علمه لاغتفر له ذلك أسوة نظرائه »[٢].

وقد ذكر العقيلي محمد بن معاذ العنبري في ضعفائه ، مستندًا إلى رفعه حديثًا موقوفًا . فقال الذهبي : « ساق له حديثًا موقوفًا رفعه ، فأي شيء جرى؟! »[٣].

كما ضعف أيضًا الحسين بن ذكوان المعلم لوصله حديثًا ، غيره يرسله . قال الذهبي : « فكان ماذا ؟! فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث ، أشعبة ، أمالك؟ »[٤].

وكذلك يضخم بعضهم الشيء اليسير ، فيحول مطلق الوهم إلى التعمد والممالأة ، روى الإمام ابن بطة حديث « **طلب العلم فريضة ...** » قال الخطيب : هذا باطل ، والحمل فيه على ابن بطة ، وهذه عبارة تلقي بالمسئولية على ابن بطة .

قال الذهبي : « أفحش العبارة ، وحاشى الرجل من التعمد ، لكنه غلط ، ودخل عليه إسناد في إسناد »[٥].

---

(١) الذهبي ، الميزان (٣/٤٩٩).
(٢) الذهبي ، السير (٩/٤٠٦).
(٣) الذهبي ، الميزان (٤/٤٤).
(٤) المصدر السابق (١/٥٣٤ ، ٥٣٥).
(٥) الذهبي ، السير (١٦/٥٣٠ ، ٥٣١).

وقد أحدث ابن كلاب القول بأن القرآن قائم بالذات بلا قدرة ولا مشيئة ؛ ولم يسبق إلى ذلك ، وإنما كان ذلك معارضة للقائلين بخلق القرآن ، وقد أخطأ الرجل ، ولكن ذلك لا يسوغ القول بأنه ابتدع ذلك ليدس دين النصارى في ملتنا . قال الذهبي : «وهذا باطل ، والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة ، بل هو في مناظريهم»[١].

وقد انتقد أئمة الإسلام على الحاكم تصحيحه أحاديث ساقطة في مستدركه ، ومن هذه الأحاديث ما ذكر في فضائل آل البيت ، والرجل عرف بتشيع يسير من غير تعرض للشيخين ، غير أن أبا إسماعيل عبد الله الأنصاري سئل عن الحاكم ، فغالى في أمره قائلاً : إمام في الحديث رافضي خبيث . قال الذهبي : «الله يحب الإنصاف ، ما الراجل برافضي ، بل شيعي فقط»[٢].

وقد يكون التوهين قائمًا على غير مستند ، وتكون دلائله منتفية ، فعندئذ ينبغي تجاوز ذلك القول والعدول عنه إلى الجادة .

وقد ذكر ابن عدي في كامله أشعث بن عبد الملك الحمراني البصري ، ولم يذكر عن أحد من أئمة النقد تجريحًا له ، وكل ما يؤخذ عليه أن صاحبا الصحيح لم يخرجا له ، ولم يشترط البخاري ومسلم رحمهما الله الرواية عن كل الثقات! قال الذهبي : «نعم ما أخرجا له في الصحيحين ، فكان ماذا ؟!»[٣].

وغضب الإمام أحمد ممن أجاب في الفتنة ، فرأى عدم الكتابة عن أبي نصر التمار ولا يحيى بن معين ولا ممن امتحن فأجاب . ويرفض الذهبي ذلك النقد ، فهؤلاء لم يتلفظوا بذلك إلا تورية ، مع خوف السيف فلا ينبغي العدول عن رواياتهم لذلك السبب . يقول الذهبي : «هذا تشديد ومبالغة ، والقوم معذورون ، تركوا الأفضل ، فكان ماذا ؟!»[٤].

ويؤثر موقف الناقد تشددًا وتساهلاً في عملية تقييم الراوي ، مما يجعل الإنصاف بين التساهل والتعنت ، فقد كان الحافظ أبو زكريا يحيى بن بكير من أوعية الحفظ مع الصدق والأمانة ، روى له الشيخان وخلق كثير على أن لحافظ

---

(١) الذهبي ، السير (١١/١٧٥).
(٢) المصدر السابق (١٦/٥٣٠ ، ٥٣١).
(٣) الذهبي ، الميزان (١/٢٦٦ ، ٢٦٧).
(٤) المصدر السابق (٢/٦٥٨).

أبا حاتم الرازي ، يرى أنه يكتب حديثه ولا يحتج به ، فاستند الحافظ الذهبي إلى تعنته في الرجال ليدفع به ذلك الجرح»[١].

وقد يلقي بعضهم القول مجازفة ، فلا يروج ذلك القول مع قرائن النفي ، فقد رمى أبو المظفر الحافظَ عبدَ الغني ، لما أحدث من توسيع العبارات الموهمة ، في باب الصفات بقاصمةٍ ، وادعى إجماع الفقهاء على الفتيا بتكفيره .

يقول الذهبي : « قد بلوت على أبي المظفر المجازفة وقلة الورع فيما يؤرخه ... ولو أجمعت الفقهاء على تكفيره كما زعم لما وسعهم إبقاؤه حيًّا »[٢].

وكما غالى فريق في الذم فقد أفرط آخر في المدح ، وذلك تحت تأثير الانبهار ولكون الممدوح قد يكون شيخ المادح ، فيمدح المادح من غير قسطاس ، ولا يرى أمامه سوى الممدوح متعاميًا عن نظرائه وأمثاله .

فأن يقال : إن ابن عقدة أحفظ من بالكوفة بعد ابن مسعود فيه نوع تزيد يقول الذهبي : « يمكن أن يقال : لم يوجد أحفظ منه وإلى يومنا هذا وإلى قيام الساعة بالكوفة ، فأما أن يكون أحدٌ نظيرًا له في الحفظ فنعم ، فقد كان بها بعد ابن مسعود وعلي علقمة ومسروق وعبيدة ، ثم أئمة حفاظ ، كإبراهيم النخعي ، ومنصور ، والأعمش ، ومسعر والثوري وشريك ووكيع ، وأبي نعيم . . . »[٣].

فالإنصاف عزيز في المدح والذم ، والحق كثير طالبه وقليل من يناله منهم كالإبل كثيرٌ عددها ، وقل أن تجد فيها راحلة .

ولكن تلك الصور المتعددة من ترك الإنصاف حفظها علماؤنا لمعرفة كيف يتعامل الناقد الحصيف مع تلك الخلافات بين النقاد ، وليعلم أن علماء الجرح والتعديل بشر ، يقعون في زلات وهنات ، ولكن الله الكريم لم يجمعهم على توثيق ضعيف أو توهين ثقة ، بل سخر الله من يدافع عن المهضوم حقه ، ويضع المبالغ في إطرائه في مكانه وموقعه .

---

(١) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٢/٤٢٠).
(٢) الذهبي ، السير (٢١/٤٦٤ ، ٤٦٥).
(٣) المصدر السابق (١٥/٣٤٥).

## ٢- المرونة والاعتدال

ليس النقد أطرًا جامدة أو قوانين ثابتة ، وإنما يخضع النقد لكثير من العوامل المحيطة التي تؤثر سلبًا أو إيجابًا على قرار الناقد فيما يعرض عليه . هذه المرونة هي التي تميز الناقد المعتدل ، الذي لا غاية له سوى الوقوف على الحقائق ، دونما انحياز أو تعلق بأحد طرفي النقيض .

وكم كثر النقاد من أرباب الجمود وأحادية النظر ، وكم ارتفع صوت آخرين ممن لم يلتزموا الإنصاف والحيدة في نقدهم ، ولكن المحصلة لا تتعدى حقبة زمنية يحياها ، ثم لا تلبث عجلة التاريخ تطوي هذه الحقبة ، وقد اندرس ذكر أولئك النفر .

أما هؤلاء الذين تمسكوا بالنظرة الشمولية ، مع اعتدال في النقد ، وإنصاف في التحاكم إلى النصوص والحكم على الرواة ، فقد خلد التاريخ ذكرهم ، ولم يزدهم مرور الأعوام والقرون إلا بهاءً وتقديرًا .

والحافظ الذهبي داعية إلى الاعتدال والتوسط راغبًا عن الإفراط معرضًا عن التفريط ، وذلك دين الله ، يقول الذهبي : « فاعتدل يا أخي ولا تشدد إلا فيما ورد فيه التشديد ، وحسم نبيك ﷺ أصله ، وكذا الاتساع في الرخص وتجعلها دأبك ، ولا تقدم على الشبهات . . . ودين الله بين الغالي فيه والجافي عنه »[١] .

كما يحارب التعصب المذهبي ، ويغرس في نفوس أصحاب المذاهب عدم تحقير الآخرين ، أو الاعتقاد بأنهم على الحق المبين بخلاف غيرهم ، فيقول : « فلا تعتقد أن مذهبك أفضل المذاهب وأحبها إلى الله تعالى ، فإنك لا دليل لك على ذلك ، ولا لمخالفك أيضًا ، بل الأئمة ﷺ على خير كثير ، ولهم في صوابهم أجران على كل مسألة ، وفي خطئهم أجر »[٢] .

---

(١) الذهبي ، الرخصة في الغناء بشرطه ص٨٨ ، ٨٩ ، تحقيق كمال الجمل ، در الكلمة ط . ١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .

(٢) الذهبي ، بيان زغل العلم ص١٦ ، تحقيق قسم التحقيق بدار الحرمين ، ط . ١ ، ١٤١٩-١٩٩٨م .

والحافظ الذهبي له نظرة فاحصة لمسألة التخصص ويقدم كل صاحب تخصص في مجاله ، وإذا عقد البعض مقارنة بين الإمامين : مالك وأبي حنيفة فإن الحافظ الذهبي يرى أن كلاً منهما قد برع فيما لم يصل إليه الآخر ، فإذا كان مالك رحمه الله قد أحكم كثيرًا من الآثار والسنن ، فإن أبا حنيفة رحمه الله قد لمع نجمه في الاستدلال والاستنباط والقياس ، رافضًا تلك المقارنات التي يغلب عليها التعصب لطرف أو الغض من شأن آخر .

والشيء نفسه عندما ساق لنا سبب ائتمام الفاروق ﷺ بسالم مولى أبي حذيفة مع إمامة عمر وفقهه ، ولكن التخصص كان له دور كبير في ذلك ، يقول الذهبي : « معلوم بلا نزاع أن أُبي بن كعب أقرأ الأمة ، وكان جماعة من الصحابة أفقه منه ، ولم يحفظوا الختمة ، وقد قدم المهاجرون ، وفيهم عمر ﷺ يقدم في الصلاة بهم سالمًا مولى أبي حذيفة ، لكونه أكثرهم قرآنًا ، وعمر أفقه منه بكثير »[١].

● **عدم التمسك بالظاهر**

والحافظ الذهبي في نقده لا يخضع للعلل الظاهرية ، كما لا يردد أقوال غيره دونما تمحيص وتدقيق ، فالعلماء يستحبون للمحدث أن ينشغل بحفظ القرآن الكريم والتعبد قبل أن يبدأ طلب الحديث ، وقد بكر أبو مسعود الأصبهاني رحمه الله في طلب الحديث ، ولعل البعض يغض من شأن ذلك التبكير في الطلب إلا أن الحافظ يعلل ذلك : « لأن أباه كان محدثًا »[٢].

وقد أخذ الحافظ الدارقطني على ابن جوصا تفرده بأحاديث ، وغمزه بذلك ولم يعتد الذهبي بذلك القدح ، فابن جوصا عنده « له غرائب كغيره من مبادرة الحديث ، فما للضعف عليه مدخل »[٣].

وكذلك غمز الأزديُّ عثمان بن أبي شيبة لتفرده ببعض الأحاديث التي لا يتابع عليها ، ولكن الذهبي لا يعتد بذلك قائلاً : « عثمان لا يحتاج إلى متابع ، ولا ينكر له أن ينفرد بأحاديث لسعة ما روى »[٤].

---

(١) الذهبي ، شرح مهذب السنن [٢/ق-٧-أ] ، دار الكتب المصرية .
(٢) الذهبي ، التاريخ (١٩/٥٣).
(٣) المصدر السابق ، (٢٣/٥٩٨ ، ٥٩٩).
(٤) الذهبي ، الميزان (٣/٣٧).

وإذا كان البعض ينسى حسنات كثيرة مع أول خطأ أو زلل ، فإن ذلك ليس من الإنصاف والاعتدال ، ولا ينبغي أن يهدر الثقة ببعض الخطأ فقد ضعف بعض النقاد إبراهيم بن طهمان ذلك العالم كبير القدر لإرجاء فيه . قال الذهبي : « ثقة متقن من رجال الصحيحين . . . أخطأ في مسألة فكان ماذا؟ أفبمجرد الإرجاء يضعف حديث الثقة ويهدر؟! »[١].

وجعل من تضعيف أبي حاتم الرازي لإبراهيم بن يوسف الباهلي لبلخي لأجل يسير إرجاء فيه ضربًا من التحامل[٢].

ولم يحتد الحافظ الذهبي على إبراهيم بن سعد المدني لكونه يبيح سماع الملاهي ، ولم يجعل ذلك سببًا في طرح علمه ورواياته ، بل التمس له المعاذير ، ودافع عنه قائلاً : « كان يُجَوِّز سماع الملاهي ، ولا يجد دليلاً ناهضًا على التحريم ، فأداه اجتهاده إلى الرخصة ، فكان ماذا؟ »[٣].

● **عدم الاغترار برواية الصحيحين**

ورواية الشيخين للراوي ليست دليل اعتماد مطلق لذلك الراوي ، فليس كل من روى عنه البخاري ومسلم سلمت جميع مروياتهم من الخطأ ، وإنما انتقى البخاري ومسلم من روايات هؤلاء الرواة ما سلم من الشذوذ والعلل ، فرواية البخاري ومسلم تدعم الحديث نفسه لا غيره .

فيحيى بن أيوب احتج به الشيخان ومع ذلك « يغرب ويأتي بمناكير »[٤] ، وعبد الواحد بن زياد أبو بشر العبدي « احتجًا به في الصحيحين ، وتجنبا تلك المناكير التي نقمت عليه »[٥].

وكذلك عدم إخراج أرباب الصحاح للراوي ليس قدحًا فيه ، فلم يذكر الشيخان أنهما أحاطا بالرواة الثقات ، وأن ما خلا الصحيحين من الرواة فهو ضعيف ولا ريب .

---

(١) الذهبي ، الرواة الثقات المتكلم فيهم ص٣٥ ، بتحقيق محمد إبراهيم الموصلي ، دار البشائر ، ط . ١ ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م .

(٢) الذهبي ، الميزان (٧٦/١).

(٣) الذهبي ، الرواة الثقات ص٣٧

(٤) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٨٧٢/٣).

(٥) الذهبي ، الميزان (٦٧٢/٢).

فأشعث بن عبد الملك الحمراني البصري ذكره ابن عدي في كامله ، ولم يخرج له البخاري ومسلم . قال الذهبي : «نعم ما أخرجا له في الصحيحين كما لم يخرجا لجماعة من الأثبات»[١].

● **المرونة إزاء الخوارق والعادات**

وتظهر مرونة الحافظ الذهبي رحمه الله في العديد من المواقف والقضايا ، فالخوارق بين مغالٍ فيها وزاعم لها من جهة ، وبين جافٍ عنها منكر لحدوثها من جانب آخر .

فإذا كان هناك من يفاخر بحدوث الخوارق له ، فليس ذلك ميدان المفاخرة فهاهم بنو إسرائيل ظلل الله عليهم الغمام ، وفيهم الطائع والعاصي ، ونبينا محمد ﷺ «أكرم الخلق على ربه ، وما كانت له غمامة تظله ، ولا صح ذلك ، بل ثبت أنه لما رمى الجمرة كان بلال يظله بثوبه من حر الشمس»[٢]، وكلما ازداد المرء إيمانًا كلما استغنى عن تلك الخوارق ولم يحتج إليها «إنما الخوارق للضعفاء»[٣].

وإذا كانت عادات زمانٍ ما تليق به ، فإن تلك العادات بعينها قد لا تتناسب مع زمان آخر ، فلكل عصر معاييره الاجتماعية التي يسير وفقها أبناء ذلك العصر ، وإذا روي عن معاوية رضي الله عنه أنه كان يخضب بالصفرة ، كأن لحيته الذهب فإن «ذلك كان لائقًا في ذلك الزمان ، واليوم لو فُعِلَ لاستُهجن»[٤].

● **المرونة مع المتصوفة**

وقد تتجاذب الآراء حول البعض ، فيرفعهم البعض إلى مصاف الصديقين ، ويهوي بهم آخرون إلى دركات المبعدين وربما أبعد من ذلك ، فكان لا بد من حسم مادة الخلاف بتطبيق معيار الاعتدال .

وإذا كان بعض المتصوفة يتصارخون ويرقصون ويغشى عليهم حال الذكر ، وكلما ازداد نصيب المرء من ذلك الصراخ والصياح والرقص والغشيان كلما نبل عند أبناء طائفته ، فإن الكثير من العلماء من المتصوفة وغيرهم يرفضون ذلك ،

---

(١) الذهبي ، السير (٦/٢٧٨).
(٢، ٣) المصدر السابق (٤/٥٣٣).
(٤) المصدر السابق (٣/١٢٠ ، ١٢١).

ويرون من أصحاب النبي ﷺ القدوة الصالحة ، وهم ما صرخوا ولا زعقوا ولا رقصوا ، ولو كان هذا صحيحًا لكانوا أحق الناس به .

ويحتوي الحافظ الذهبي الموقفين ليصدر حكمًا أقرب إلى الاعتدال ، فيجعل هؤلاء الصارخين واقعين تحت تأثير نفسي سلبهم إرادتهم ، فجعلوا يقولون ويفعلون ما لا يدركون ، فليس هذا الفعل محل اقتداء ، كما أن صاحبه لا ينبل بذلك . قال :« فإن كان الرجل مغلوبًا على الصياح والغشي ، فهو معذور ناقص ... فلا يقتدى به »[١] .

والشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله من أكثر المتصوفة التزامًا بالكتاب والسنة ومن أبعدهم عن المآخذ والمخالفات ، وقد ذكر له العديد من الأحوال والكرامات كما أخذ عليه بعض أقواله ، وقد غلا فيه البعض واحتد عليه آخرون .

ويرجع الذهبي تلك المؤاخذات إلى بشرية الشيخ وأخطائه التي دفعه إليها توسعه في ذلك الأمر ، بالإضافة إلى كذب بعض مريديه واختلاقهم الكثير من الأحوال والكرامات والأقوال التي لم تصح عنه ؛ بل يستحيل وقوعها[٢] .

ومما يتنازع فيه المتصوفة مع غيرهم مسائل تتعلق بقبور الأنبياء والأولياء وشد الرحال إليها والدعاء وطلب الاستغاثة من ساكنيها ، ودعاء الله تعالى في ذلك الموضع ، وإن كان دعاء غير الله تعالى غير مقبول عند غير الصوفية وعند المعتدلين منهم ، وكذلك شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة ؛ لثبوت الحديث في ذلك ، فإن مسألة الدعاء لله تعالى في هذه المواضع بالذات تظل موضع أخذ ورد ، فبينما يرفضها البعض لارتباطها بالقبور وما يشاع عندها من المخالفات الشرعية ، فيكون ذلك الرفض حسمًا لمادة النزاع وسدًا للذرائع ، فإن الحافظ الذهبي رحمه الله يرى التفرقة بين دعاء صاحب القبر وبين دعاء الله في تلك البقعة .

فالدعاء عند قبور الأولياء يمثل عنصر المكان ، كما يمثل دعاء السحر عنصر الزمان ، وكما يمثل دعاء المضطر عنصر الحال ، وكما يمثل دعاء الوالدين عنصر الرجاء ، فعلى كل حال يشرف الدعاء ويرجى قبوله كلما خشع الداعي

---

(١) الذهبي ، تلخيص الرد على ابن طاهر [ق٣٧-أ] .

(٢) الذهبي ، السير (٢٠/٤٥٠ ، ٤٥١).

وصدق في دعائه ، وكلما كان مضطرًا ، واختار الزمن الفاضل والبقعة المباركة ، فالذهبي رحمه الله يرى الدعاء عند قبر صالح أو نبي ما هو إلا التماس بقعة مباركة وارت جسد أحد الصالحين ، تبركًا بذلك المكان ، ولا يرى علاقة البتة باعتقاد سؤال ذلك الصالح أو طلب جلب النفع أو رفع الضر من هذا الولي ، كما يفعل غلاة المتصوفة .

فالدعاء مشروع في كل وقت وكل مكان « إلا وقت الحاجة وفي الجماع وشبه ذلك »[١] ، ودعاء المضطر في الزمان الفاضل والمكان المبارك مجاب « لأن البقاع المباركة يستجاب عندها الدعاء ، كما أن الدعاء في السحر مرجو ، ودبر المكتوبات وفي المساجد »[٢].

وكلما اجتمع من دواعي الإجابة كان ذلك أرجى لقبول الدعاء ، يقول الذهبي : « والدعاء مستجاب عند قبور الأنبياء والأولياء ، وفي سائر البقاع ، لكن سبب الإجابة حضور الداعي وخشوعه وابتهاله ، وبلا ريب في البقعة المباركة وفي المسجد وفي السحر ، ونحو ذلك يتحصل للداعي كثيرًا ، وكل مضطر فدعاؤه مجاب »[٣].

فالذهبي رحمه الله لا يقر المستغيثين بغير الله ، ولا الطالبين من سواه ما لا يقدر عليه إلا الله ، وفي نفس الوقت لا يدفعه ذلك إلى التفرقة بين دعاء غير الله ودعاء الله في إحدى البقاع .

ومن هذه المسائل مسألة التبرك بالصالحين وآثارهم ، ولم يجد الحافظ الذهبي ما يدفع ذلك فأيده ، واستدل على ذلك بما ثبت « أنه ﷺ لما حلق رأسه فرق شعره المطهر على أصحابه إكرامًا لهم بذلك ـ ثم قال الذهبي ـ فوالهفي على تقبيل شعرة منها »[٤].

وقد كان الإمام أحمد رحمه الله يأخذ من شعر النبي ﷺ فيقبله ويضعه على عينه ، ويغمسه في الماء ويشربه ، استشفاءً بذلك ، ويشرب في قصعة النبي ﷺ تبركًا .

---

(١) الذهبي ، السير (١٠/١٠٧).
(٢) المصدر السابق (٩/٣٤٤).
(٣) المصدر السابق (١٧/٧٧).
(٤) المصدر السابق (١٣/٥٤٦).

وسئل الإمام أحمد رحمه الله عمن يلمس رمانة منبر النبي ﷺ ، ويمس الحجرة النبوية ، فقال : لا أرى بذلك بأسًا . قال الذهبي : « أين المتنطع المنكر على أحمد »[١].

فإذا كان الصحابة رضوان الله عليهم يبتدرون وضوءه ﷺ ، ويتسابقون إلى شعره ، بل إلى ريقه الشريف فيدلكون به وجوههم فلماذا الإنكار بلا حجة؟! وكذلك الصالحون إذا تبرك أحد بآثار ذلك الصالح ، فما يحرم ذلك دون غلو في ذلك الصالح أو اعتقاد ما لا ينبغي فيه .

### ٣- الاهتمام بالكتب الستة

الكتب الستة دواوين الإسلام ، وهي مظنة صحيح سنة النبي ﷺ ولها قدرها عند علماء السنة ، وذلك يرجع لتلك الحقبة الذهبية التي دونت فيها ، وذلك النشاط الملحوظ لعلماء الحديث في ذلك الوقت ، وتوافر الحفاظ والنقاد الذين قاموا بدور التمحيص والنقد ، من خلال المذاكرات والمجالسات ، ومن ناحية أخرى لمكانة الأئمة الستة الذين صنفوا تلك الكتب ، وعلو شأنهم في ذلك الميدان ، فهم أهل الشأن والدراية ، وهم القائمون بأعباء ذلك العلم .

ولا شك أن هناك غير هذه الكتب الكثير ، ولكن هذه الكتب هي التي طبقت شهرتها الآفاق ، واستأثرت بعناية العلماء في كل عصر ومصر .

**فأول هذه الكتب « الجامع الصحيح »** المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه للحافظ البخاري رحمه الله ، وهو أول كتاب جرد فيه صاحبه السنة الصحيحة ، وخلصها من المراسيل والمنقطعات ، وغيرها من مضعفات الرواية .

وقد بالغ البخاري رحمه الله في التحري عن الرواة والتوثق من المرويات ، ووضع شروطًا قاسية في إثبات اللقي بين الرواة مع ضوابط التعديل والضبط الأخرى ، كما أنه رحمه الله قد ألف هذا الكتاب من مجموع ستمائة ألف حديث يحفظها رحمه الله تعالى ، فكان توافر مادة البحث ، مع صرامة الشروط التي

---

(١) الذهبي ، السير (١١/٢١٢).

وضعها لنفسه ولكتابه ، زد على ذلك تلك الفترة الزمنية التي قضاها في التأليف : سببًا في وصول ذلك الجهد البشري لذروته .

أضف إلى ذلك كونه بدأ تصنيفه في المسجد الحرام ، ودوَّنه في الروضة الشريفة بالمسجد النبوي ، وكان لا يُدخل حديثًا إلا توضأ وصلى ركعتين .

والبخاري رحمه الله بارع في النقد ، له باع طويل في الجرح والتعديل ومعرفة الأسانيد ، ونقد المتون ، ومعرفة العلل ، كما سماه مسلم رحمه الله طبيب الحديث في علله .

وقد التزم البخاري في صحيحه أعلى درجات الصحة ، وما انتقد على البخاري رحمه الله منه ما هو صحيح ، ولكنه ليس على شرطه ، ومنه ما ضعفه يسير من جهة بعض الرواة إلا أنه يصح من طرق أخرى ولكن بنزول ، وأراد البخاري الاعتماد على علو السند مع الاطمئنان إلى صحة الأصل من طريق نازل ، ومنها ما هو بين شد وجذب وتضعيف وتحسين وتصحيح .

وعلى كل حال فقد أجمعت الأمة على أن صحيح البخاري أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى .

وثاني هذه الكتب «**صحيح الإمام مسلم بن الحجاج**» ، وقد سار على درب أستاذه البخاري ، غير أنه قصر عنه في شرط إثبات اللقاء ، فإذا كان البخاري يشترط ثبوت اللقاء بين الراويين ، فإن مسلمًا رحمه الله يكتفي بالمعاصرة ، وإمكانية اللقاء لإثبات السماع والأمن من التدليس .

وامتاز صحيح مسلم بأنه عقد مقدمة في صحيحه تبين منهجه ، وتشرح طريقته ، كما أنه يجمع المتون بطرقها في موضع واحد ، ولا يفرقها في الأبواب ، ولا يكررها إلا في النادر ، مع تدقيق في الألفاظ .

ومن المعلوم أن مسلمًا رحمه الله لم يضع تراجمًا للأبواب كما فعل البخاري ، وإنما وضع تراجمه من بعده بعض الشراح .

وقد انتقد على الإمام مسلم بعض الأحاديث ، الوهم في رفعها ، ولكن مع ذلك فإن هذه الأحاديث من الندرة بمكان ألا يعول عليها ، فهي كالقطرة في محيط الصحيح .

على أنه لا يعني تسمية كتابي البخاري ومسلم بالصحيحين أنهما قد استوعبا الصحيح وأن ما عداهما لا يحمل من الصحيح شيئًا ، فالبخاري يقول : « تركت من الصحاح لملال الطول» ، ومسلم يقول : «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا ، إنما وضعت ما أجمعوا عليه» .

ومن هذه الكتب «**سنن أبي داود**» ، وقد عرضه على الإمام أحمد فاستحسنه ، إلا أن مصنفه رحمه الله لم يشترط على نفسه الاقتصار على الصحيح كالبخاري ومسلم ، وقد بين منهجه في كتابه بنفسه في رسالته إلى أهل مكة فقال : « كتبت عن رسول الله خمسمائة ألف حديث ، انتقيت منها أربعة آلاف وثمانمائة حديث ضمنتها هذا الكتاب ، وجمعت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما ذكرت في كتابي حديثًا أجمع الناس على تركه ، وما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض».

وهو كتاب جليل تلقاه العلماء بقبول حسن ، وشرحه عدة ، وانتقد عليه العلامة ابن القيم بعض الأحاديث ليست بكثيرة .

ومنها «**سنن الترمذي**» ، أحد الكتب الستة ، ومن أجل مصنفات الترمذي وذكر الترمذي أنه عرضه على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به .

لم يلتزم الترمذي رحمه الله الصحيح ؛ بل أخرج في كتابه الصحيح والحسن والغريب والمعلل ، غير أنه دائم الحكم على الحديث الذي يورده ، وأُخذ عليه رحمه الله التساهل في التحسين والتصحيح ، كما قال الذهبي رحمه الله : « فعند المحاققة أكثرها ضعاف» ، وقد انتقد عليه ابن الجوزي وابن القيم والذهبي بعض الأحاديث ، أغلبها في الفضائل ، ونازع السيوطي في الحكم عليها بالوضع .

ومنها «**سنن النسائي الصغرى**» وقد عدها العلماء بعد الصحيحين ؛ لأنها أقل السنن ضعيفًا ، وقل الانتقاد عليها ، والسنن به الصحيح والحسن والضعيف ، غير أن نسبة الضعيف قليلة ، وللنسائي نَفَسٌ قوي وعبارات تضعيف لبعض ما رواه في سننه ، وقد تساهل البعض فوصف سنن النسائي بالصحيح كالبخاري ومسلم ، وذلك القول فيه بعض ما فيه ، هذا ولم تحظى سنن النسائي بشروح متوافرة كبقية السنن .

وآخرها «**سنن ابن ماجه القزويني**» ، وقد رتبها على أبواب الفقه كبقية السنن وقد أخرها العلماء عن الكتب الخمسة فصارت في المرتبة السادسة ، ومن العلماء من جعل الموطأ بدلاً منها .

وسنن ابن ماجه فيه الصحيح والحسن والضعيف ؛ بل والمنكر والموضوع ، وقد تراجعت درجتها لكثرة الضعيف بها مقارنة بالسنن الأخرى ، فالواجب عدم الأخذ بأحاديثها قبل البحث والتحري ، لجمعها بين الغث والسمين .

وكما كان للحافظ الذهبي رحمه الله آراء في هذه الكتب الستة ، وتقييم لمصنفيها فقد جعل الكتب الستة معيارًا نقديًّا ، وجعل من خروج الحديث عن نطاق هذه الكتب مغمزًا له ، فهذه دواوين الإسلام التي جُمعت في أزهى عصور السنة ، وفي قمة ازدهارها ، وغياب حديث عنها جميعًا يوحي بأن الحفاظ في ذلك العصر قد تجاوزوه عمدًا وأعرضوا عن تخريجه .

**وكذلك يجعل تخريج أصحاب الكتب الستة للراوي قرينة تقوية** ، تدفع عنه الجهالة ، وترد الجرح المبهم ، وفي ذات الوقت كان إعراض أصحاب الكتب الستة عن التخريج لبعض الرواة دليلاً على توهينه وضعفه ، وعدم قبول مروياته .

فالذهبي يرى الكتب الستة أصول الإسلام ، وأن الاعتداد بما حوته هذه الأصول ، فيقول في ترجمته للترمذي ، في معرض الحديث عن سننه : «من الأصول الستة ، التي عليها الحل والعقد»[(١)].

كما يصف الكتب الستة بالصحاح ، في معرض ترجمته للحافظ محمد ابن بشار بندار ، فرد على استضعاف يحيى بن معين له وعدم رضا القواريري له قائلاً : «قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم ، وهو حجة بلا ريب»[(٢)].

**وجعل الحافظ الذهبي رحمه الله غياب الحديث عن الكتب الستة مصدر ريبة** ، وشاهد ضعف ، ففي حديث علي : قال لي رسول الله ﷺ : «**يا علي ، سل الله الهدى والسداد ، واذكر بالهدى هدايتك الطريق ، وبالسداد تسديدك السهم**» ، وقال : «صالح الإسناد غريب ، لم أجده في الكتب الستة»[(٣)].

---

(١) الذهبي ، التاريخ (٢٠/٤٦٢).
(٢) الذهبي ، الميزان (٣/٤٩٠).
(٣) الذهبي ، معجم الشيوخ (١/٣٥٠).

وفي حديث ابن عباس مرفوعًا : «**من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب ، فهو كمثل الحمار يحمل أسفارًا**» قال : «لم يخرِّجوه»[١].

وفي حديث أنس «قال رسول الله ﷺ لرجل : فعلت كذا ؟ قال : لا والله الذي لا إله إلا هو ـ والنبي يعلم أنه قد فعل ـ فقال له : إن الله قد غفر لك كذبك بتصديقك بلا إله إلا هو».

قال الذهبي : «هذا لم يخرِّجوه في الستة»[٢].

وفي حديث علي رضي الله عنه قال : «لما ولد لي الحسن سميته حربًا ، فقال لي النبي ﷺ : **ما سميت ابني؟** قلت : حربًا ، قال : **هو الحسن** ، فلما ولد الحسين سميته حربًا ، فقال النبي ﷺ : **ما سميت ابني ؟** قلت : حربًا ، قال : **هو الحسين** ...» الحديث . قال الذهبي : لم يروه في الكتب الستة[٣].

وجعل الحافظ الذهبي رواية أصحاب الكتب الستة للراوي دفاعًا عنه ضد أقوال المُجَرِّحِين غير المبينة ، ففي ترجمة بشير بن نهيك حكم الذهبي على تجريح أبي حاتم له بالشذوذ ؛ استنادًا إلى وجود حديثه في الكتب الستة . فقال : «حديثه في الكتب الستة ، شذ أبو حاتم فقال : لا يحتج به»[٤].

وفي ترجمة قبيصة ، رد الحافظ الذهبي قول ابن القطان الفاسي عن قبيصة أنه كثير الخطأ وقال : «قد قفز قبيصة القنطرة ، واحتجوا به . . . رووا له في الكتب الستة»[٥].

وفي ترجمة سليمان بن كثير العبدي ، ضعفه ابن معين ، ولينه أبو حاتم ، وقال العقيلي : مضطرب الحديث ، قال الذهبي مدافعًا عنه : «خرجوا له في الدواوين الستة»[٦].

---

(١) الذهبي ، تنقيح التحقيق (٤/١١٠) ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الوعي العربي ، ط . ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

(٢) الذهبي ، الميزان (١/٤٣٨).

(٣) الذهبي ، مهذب السنن [٤/ق١٧-أ] .

(٤) الذهبي ، السير (٤/٤٨١).

(٥) المصدر السابق (١٠/١٣٤ ، ١٣٥).

(٦) الذهبي ، الميزان (٢/٢٢٠ ، ٢٢١).

كما كانت رواية أصحاب الكتب الستة من قرائن التعديل تنضم إلى القرائن الأخرى ، فتزيد الراوي وثوقًا .

ففي ترجمة أبي عبد الله محمد بن المبارك القلانسي ، ذكر توثيق يحيى ابن معين ، والعجلي وأبي داود وابن أبي حاتم ، ثم دعم ذلك بقوله : « خرجوا له في الدواوين الستة »[١] .

وفي ترجمة علقمة بن وقاص ، نقل الحافظ الذهبي توثيق ابن سعد والنسائي له ثم أقر ذلك ودعمه بقوله : « حديثه في الكتب الستة »[٢] .

**وقد يروي أصحاب الكتب الستة للراوي بعض ما صح عنه أو حسن ، ولا يكون ذلك تقوية مطلقة له** ، وإنما في تلك الرواية فحسب ، فلا يعتقد أن وجود الراوي في تلك المصنفات شهادة نهائية بالقبول أو أمانًا من التضعيف .

وقد ضعف الحافظ الذهبي زهير بن محمد رغم تخريج أصحاب الكتبة الستة له فقال : « روى عنه عمرو بن أبي سلمة التنيسي مناكير ، وما هو بالقوي ولا بالمتقن ، مع أن أرباب الكتب الستة خرجوا له »[٣] .

**وكما كان تخريج أرباب الكتب الستة للراوي من قرائن تقوية حاله وقبول خبره فكذلك كان انصرافهم عنه من دواعي تضعيفه وهجران رواياته .**

ففي المستدرك من رواية أبي معاوية البجلي ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه حدثه قال : بينما أنا في الحجر جالس ، أتاني رجل فسألني عن العاديات ضبحا ، فقلت له : الخيل حين تغير في سبيل الله ، ثم تأوي إلى الليل . . . فذهب إلى علي بن أبي طالب ﷺ وهو تحت سقاية زمزم فسأله عن العاديات ، فقال : هل سألت عنها أحدًا قبلي؟ . . . إنما العاديات ضبحا من عرفة إلى المزدلفة ، ومن المزدلفة إلى منى ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ (العاديات:٤) حين تطأها بأخفافها وحوافرها ، قال ابن عباس : فنزعت عن قولي ورجعت إلى الذي قال علي .

---

(١) الذهبي ، السير (١٠/٣٩٠ ، ٣٩١).
(٢) المصدر السابق (٤/٦١).
(٣) المصدر السابق (٨/١٨٨).

فاعترض الذهبي على ذلك المتن ووصفه بالنكارة ودعم حكمه بقوله : « ولا ذكر لأبي معاوية في الكتب الستة »[١].

وجاءت رواية عبيد الرحمن بن فضالة ، حدثنا بكر بن عبد الله ، عن أنس : « أن امرأة دخلت على عائشة ، ومعها صبيان لها ، فأعطتها ثلاث تمرات ، فأعطت كل صبي تمرة ، فأكلا تمرتيهما ، ثم نظرا إلى أمهما ، فأخذت التمرة فشقتها نصفين ، فأعطت ذا نصفًا وذا نصفًا ، فدخل النبي ﷺ فأخبرته عائشة فقال : **ما أعجبك من ذلك ؟ فإن الله قد رحمها برحمتها صبيَّيها** ».

وحكم الذهبي على ذلك بالغرابة فقد تفرد به عبيد الرحمن بن فضالة ، وهو صدوق مقل ، ومما دلل به على ذلك قوله : « ولا شيء له في الكتب الستة »[٢].

ولا يعني ذلك أن كل من لم يذكر في الكتب الستة فقد نسب إلى الضعف أو أن من شروط توثيق الراوي أن تكون رواياته معتمدة لدى أصحاب الكتب الستة ، ولكن وجود مرويات الراوي في دواوين الإسلام الستة يعطيه مزيد مزية ، وقرينة قوية للوثوق برواياته .

فهذا معبد بن خالد الجهني ، له صحبة ورواية ، وكان صاحب لواء جهينة يوم الفتح ، أخذ علمًا عن أبي بكر الصديق ، وروى عنه عمرو بن دينار وغيره ، ومع هذا لا رواية له في الكتب الستة[٣].

وذاك عبد الصمد بن حسان أبو يحيى المروزي ، قاضي هراة ، حدث عن زائدة والثوري وإسرائيل والكوفيين ، وحدث عنه الذهلي ومحمد بن عبد الوهاب الفراء وأحمد بن يوسف السلمي ، وكان من العلماء ، وبالرغم من ذلك ، لا شيء له في الكتب الستة[٤].

فالكتب الستة تعد أحد المعايير ، وواحدة القرائن التي قد تنضم إلى غيرها للحكم على الراوي بالضعف أو الدفاع عنه ، كما أنها من الشواهد القوية لمعرفة درجة الوثوق بالمرويات .

---

(١) الذهبي ، تلخيص المستدرك (١١٥/٢).
(٢) الذهبي ، السير (٥٣٦/٤).
(٣) الذهبي ، التاريخ (٥٢٨/٥).
(٤) الذهبي ، السير (٥١٧/٩).

يقول ابن الجوزي : «ومتى رأيت حديثًا خارجًا عن دواوين الإسلام كالموطأ ومسند أحمد والصحيحين وسنن أبي داود والترمذي ونحوها فانظر فيه ، فإن كان له نظير من الصحاح والحسان قَرِّب أمره ، وإن ارتبت به ورأيته يباين الأصول ، فتأمل رجال إسناده واعتبر أحوالهم»[١].

### ٤- نقد المصنفات ومناقشة الحفاظ

محققو العلماء لا يستسلمون للنصوص ، ولا تدفعهم هيبة العلماء وشهرتهم للخمول ، فمن بلغ رتبة الاجتهاد والتحقيق صار لزامًا عليه ودع التقليد ، وترك مظاهره ، ومن ذلك الوقوف مع النصوص وقائليها والتحاكم إلى أصول ذلك العلم وبراهين العقول لإمرار ما لاقى القبول ودعمه والدفاع عنه من جهة ، ورفض ما يخالف تلك الأطر وينافي صريح المعقول ، والرد عليه والتحذير منه من جهة أخرى .

وفي سبيل ذلك يتعرض هؤلاء المحققون لكثير من الانتقادات والهجمات من رواد كهوف التقليد ومحبي ظلمات الخمول وأعداء التجديد والاجتهاد ، فلا يصمد في تلك المواجهات إلا الثابتة حجتُه ، البينة أدلتُه ، الغزيرة مادتُه .

إن الحديث عن رموز كل علم ، وأمهات كل فن لا ينبغي أن يكون مشاعًا ، يتدخل فيه من أراد ، ويدلي فيه من لا دلو له ، وإنما ذلك قد أبيح لمن اكتملت لهم أدوات الاجتهاد ، وسلموا من دوافع التحيز والتحامل مع الورع والتقوى ، فإن أولئك الحفاظ وهذه المصنفات يمثلون صرح الإسلام العلمي ، فلا ينبغي إزاحة لبنة إلا لتجميلها أو دفع الغبار عنها ، ثم وضعها بعد ذلك في ثوب قشيب ، وقد أميط عنها الأذى ، ورفع عنها القذى .

وقد حفل تاريخنا الإسلامي بعلماء أفذاذ جادوا بأعمارهم وأموالهم ، وضحوا بلذيذ ساعات النوم ، وفتي أيام الشباب ، لا يلوون على أهل ولا ولد ، وقد ودعوا وثير الفراش ، وزهدوا في هنيء الطعام ، وتركوا أنيق الثياب ، ورحلوا وارتحل الناس إليهم ، وسمعوا وأسمعوا ، وتحملوا وأدوا في حركة دءوبة لا تعرف الكلل ، وجهد مضنٍ لا يرى طريقًا للملل ، فأسهمت هذه الجهود في بناء ذلك الصرح

---

(١) ابن الجوزي ، الموضوعات (١/١٤١).

العلمي الإسلامي ، وأثمرت تلك التضحيات ذلك التراث الهائل الذي نفاخر به الدنيا .

ومع كل ذلك فلا بد للسان من عثرة ، ولا بد للقلم من زلة ، ولا بد للعالم الجليل من كبوة ، وهذا هو الإنسان ، مخلوق تعتريه أوجه النقص ، وتحيط به من العوامل ما يجعله ينسى أو يزل ، وسبحان من له الكمال .

فالعالم الورع من يصوب الخطأ من غير أن يُشَهِّر بالمخطئ ، وأن يرشد المخطئ من غير أن ينزل من قدره ، وأن يبين أوهام المصنفات دون أن يهجر محاسنها ، مع التأني في القول ، والعدل في النقد .

وللإمام الذهبي رحمه الله في ذلك الحظ الوافر ، واليد الطولى وقد أهله لذلك تلك المطالعات ، وهذه الرحلات وذلك الكم الهائل من المصنفات النافعة ، مع هذا الخلق العالي والإنصاف الذي لا يعرف المحاباة .

وقد انتقد رحمه الله بعض العلماء جراء التساهل في رواية المنكرات دون البيان عن وهنها أو التحذير منها ، وانتقد البعض لتعنتهم وتشددهم ، وأخذ على البعض عدم الجرأة في نقد ما ظهر بطلانه ، كما أخذ على آخرين تعجلهم في التصنيف وعدم تنقيح ما صنفوا ؛ مما أوقعهم في أوهام عديدة ، وبعضهم قد روى الغث والسمين ونظم رديء الخرز مع الدر الثمين .

كما كان له وقفات مع مناهج الحفاظ في مصنفاتهم ، مبديًا في تلك المصنفات عصارة فكره ، وخلاصة علمه ؛ ليظهر بذلك النقد والمناقشة للحفاظ ومصنفاتهم ملمحًا من ملامح المنهج النقدي للإمام الذهبي رحمه الله .

**فمسند الإمام أحمد** ليس من تصنيف الإمام ولا جمعه ولا ترتيبه ، والذي قام بذلك غيره ، ومن ثَمَّ لا يمكننا محاكمة الإمام أحمد ولا توجيه اللوم له إزاء بعض الضعيف والمنكر في مسنده .

قال الذهبي : « ثم الإمام أحمد كان لا يرى التصنيف ، وهذا كتاب المسند له لم يصنفه هو ولا رتبه ، ولا اعتنى بتهذيبه ؛ بل كان يرويه لولده نسخًا وأجزاءً ، ويأمره : أن ضع هذا في مسند فلان ، وهذا في مسند فلان »[1].

---

(١) الذهبي ، السير (٥٢٢/١٣).

ولا يرى الحافظ الذهبي الاحتجاج بأحاديث المسند عامة ، ومع جلالة الإمام أحمد رحمه الله ، فإن مسنده لا يرقى لدرجة الصحيحين ، « ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها ولا يجب الاحتجاج بها ، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة ، ولكنها قطرة في بحر »[١].

وقد انتقد الحافظ الذهبي منه حديث العباس ، وفيه ذكر الثريا وقول النبي ﷺ : «**أما إنه يملك هذه الأمة بعددها من صلبك**» ولا يخفي الدوافع السياسية وإقرار لفظ التملك وليس الحكم مع تفرد راويه ، مما دفع الذهبي رحمه الله بالقول : « الحديث في المسند ، وهو منكر »[٢].

وكذلك ما روي «**عسقلان أحد العروسين ، يبعث منها سبعون ألفًا لا حساب عليهم**» وأمارة الوضع هنا تلوح بلا خفاء في تفضيل هذه البلد بالذات بذلك الفضل الذي لم يثبت في حق مدينة رسول الله ﷺ ومعقل الأنصار ، قال الذهبي : « وهذا مما في المسند من الباطل »[٣].

ويرجع الحافظ الذهبي رحمه الله ذلك إلى ضعف من قام بترتيب المسند وروايته فيقول : « الظاهر من ابن المذهب أنه شيخ ليس بالمتقن ، وكذلك شيخه ابن مالك ، ومن ثَمَّ وقع في المسند أشياء غير محكمة المتن ولا الإسناد »[٤].

ولجلالة ذلك المصنف وعلو قدر الإمام أحمد تمنى الحافظ الذهبي أن يقوم بترتيب ذلك المسند ، وإصلاح ما به من وهم ، مع ترتيبه على حروف المعجم أو على الأبواب الفقهية ، ولكنه اعتذر عن ذلك لضعف البصر وكبر السن فقال : « فلعل الله يقيض لهذا الديوان العظيم من يرتبه ويهذبه ، ويحذف ما تكرر فيه ، ويصلح ما تصحَّف ، ويوضح حال كثير من رجاله ، وينبه على مرسله ، ويوهن ما ينبغي من مناكيره ، ويرتب الصحابة على المعجم ، ويرمز على رءوس

---

(١) الذهبي ، السير (٣٢٩/١١) ، وقد دافع عنها الحافظ ابن حجر في القول المسدد في الذب عن مسند أحمد ، ولا تخلو ردوده رحمه الله من تكلف .

(٢) الذهبي ، التاريخ (٢٥٥/١٤).

(٣) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص١٤١ ، رقم ٤٢٠ .

(٤) الذهبي ، ميزان الاعتدال (٥١٢/١).

الحديث بأسماء الكتب الستة ، وإن رتبه على الأبواب الخمسة فحسن جميل ، ولولا أني قد عجزت عن ذلك ؛ لضعف البصر ، وعدم النية وقرب الرحيل لعملت في ذلك »[١].

**وسنن الترمذي** من دواوين الإسلام ، ومن الكتب الستة التي عليها الحل والعقد ، وهو يقضي بإمامة مؤلفه وعلو كعبه ورسوخ قدمه في ذلك العلم مع غزارة المادة ، ودرر الفوائد ، وجمعه لرءوس المسائل ، وهذا ما يقر به الحافظ الذهبي غير أنه لا يرى ذلك على الإطلاق فيقول : « وهو أحد أصول الإسلام ، لولا ما كدَّره بأحاديث واهية ؛ بعضها موضوع ، وكثير منها في الفضائل »[٢].

وإذا كان الإمام الترمذي بتلك المنزلة السامقة وله ذلك الدور الريادي فإن مما أخذ عليه الإفراط في التساهل ، فإن « جامعه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه ، ولكن يترخص في قبول الأحاديث ، ولا يشدد ، ونَفَسُه في التضعيف رخوٌ »[٣].

وذلك النفس الرخو هو الذي دفعه لتحسين كثير من الروايات الضعيفة ، فقد توقف الحافظ الذهبي عند ذلك التحسين حتى يعرض الرواية على قواعد العلم وأصول الحديث فقال : « لا يغتر بتحسين الترمذي ، فعند المحاققة غالبها ضعاف »[٤].

وإذا كان الإمام الترمذي رحمه الله ذكر أنه ما أخرج في كتابه إلا حديثًا عمل به بعض الفقهاء فالحافظ الذهبي يقيد ذلك قائلاً : « يعني في الحلال والحرام : أما في سوى ذلك ففيه نظر وتفصيل »[٥].

فحديث تعليم النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه دعاء حفظ القرآن في سنن الترمذي من رواية الوليد عن ابن جريج : « والوليد لم يقل : ثنا ، وهو مدلس جبل عن الضعفاء ، فالآفة ممن بينه وبين ابن جريج »[٦].

---

(١) الذهبي ، السير (١٣/٥٢٥).
(٢) المصدر السابق (١٣/٢٧٤).
(٣) المصدر السابق ، (١٣/٢٧٦).
(٤) الذهبي ، الميزان (٤/٤١٦).
(٥) الذهبي ، التاريخ (٢٠/٤٦٢).
(٦) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص١٦٦ ، رقم ٥١٩ .

وقد حسن الترمذي حديث : «**من شغله قراءة القرآن عن دعائي ومسألتي ، أعطيته أفضل ثواب الشاكرين**» وقد أمر الله تعالى عباده بالدعاء صراحة : ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ (غافر:٦٠) ، ﴿ ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ (الأعراف:٥٥) إلى غير ذلك من الآيات وأظهرت السنة أن الله تعالى يحب عبده المكثر الدعاء ، حتى نظم ذلك الناظم :

**الله يغضب إن تركت سؤاله وبني آدم حين يُسأل يغضب**

قال الحافظ الذهبي : «حسنه الترمذي فلم يحسن»[(١)].

والحجاج بن أرطاة كان يحيى بن سعيد القطان سيئ الرأي فيه ، وأمر زائدة بترك حديثه ، ولم يحتج به الدارقطني وغيره ، وهو في عداد من يكتب حديثه ولا يحتج به ، ومع ذلك «قد يترخص الترمذي ويصحح لابن أرطاة ، وليس بجيد»[(٢)].

**وسنن أبي داود** من أصول الإسلام أيضًا ومن دعائم الصرح الحديثي ومؤلفها إمام في الحديث عالم بالفقه ، كتب عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث ، وانتخب منها ما أودعه سننه ، وهو ما يقارب أربعة آلاف وثمانمائة حديث .

وقد اشترط أبو داود رحمه الله أنه يذكر الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وإن روى ما فيه وهن شديد بين ذلك .

وعلق الحافظ الذهبي على ذلك قائلاً : «وقام رحمه الله بذلك ، فإنه يبين الضعيف الظاهر ، ويسكت عن الضعيف المحتمل ، فما سكت لا يكون حسنًا عنده ولا بد ، بل قد يكون فيه ضعف ما»[(٣)].

فليس كل ما سكت عنه أبو داود عليه رحمة الله مقبولاً ، ودرجات الضعف متجاذبة بين النقاد ، ولا أعتقد أن درجة ما من درجات الضعف يتفق عليها كل النقاد ، فالسبيل إلى ما سكت عنه أبو داود رحمه الله البحث والتنقيب ، ومراعاة معايير الرواية ، والعمل بما اصطلح عليه أئمة الحديث من قواعد للوقوف على درجة تلك الأحاديث المسكوت عنها .

---

(١) الذهبي ، الميزان (٣/٥١٥).
(٢) الذهبي ، السير (٧/٧٢).
(٣) الذهبي ، التاريخ (٢٠/٣٦٠).

وللحافظ الذهبي تقسيم لأحاديث سنن أبي داود ، فهوى يرى أن « كتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان ، وذلك نحوٌ من شطر الكتاب ، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر ، ثم يليه ما رغبا عنه وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعدًا يعضد كل إسناد منهما الآخر ، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه ، فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالبًا ، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه فهذا لا يسكت عنه ، بل يوهنه غالبًا ، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته »[١].

يتضح من ذلك التقسيم الذي جعل شطر السنن مما اتفق عليه البخاري ومسلم ، ثم يتنازع في الشطر الآخر هذه الأقسام عديدها أن نسبة الأحاديث المسكوت عنها مما ضعفُها بَيِّنٌ قليل في مجمل أحاديث السنن ، ومن ذلك ارتفعت قيمة ذلك المصنف كما ذكرت في مبحث الكتب الستة .

**أما سنن ابن ماجه** ، سادس الكتب الستة ، فقد تأخر ترتيبه ، وقل الاعتماد عليه عند البعض ، حتى استبدله بعض العلماء بموطأ مالك ، كما عد آخرون أصول السنة خمسًا لا ستًّا ، متجاهلين كتاب الإمام القزويني .

وابن ماجه في نفسه حافظ ناقد صادق ، واسع العلم ، ثقة في نفسه ، كبير الشأن ، « وإنما غضَّ من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير ، وقليل من الموضوعات »[٢].

وإذا كان الحافظ أبو زرعة قد نقل عنه انتقاده ثلاثين حديثًا فقط من سنن ابن ماجه ، فإن صح ذلك عنه « فإنما عني بثلاثين حديثًا ، الأحاديث المطرحة الساقطة ، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة ، فكثيرة ، لعلها نحو الألف »[٣].

ومما استنكره الحافظ الذهبي من مرويات سنن ابن ماجه حديث « لا مهدي إلا عيسى ابن مريم »[٤].

---

(١) الذهبي ، السير (١٣/٢١٤ ، ٢١٥).
(٢) الذهبي ، التاريخ (٢٠/٤٦٨).
(٣) الذهبي ، السير (١٣/٢٧٨ ، ٢٧٩).
(٤) الذهبي ، الميزان (٣/٥٣٥).

وكذا حديث «**البركة في ثلاث : البيع إلى أجل والمقارضة ، وخلط الشعير بالبر للبيت لا للبيع**» من رواية عبد الرحيم بن داود[١].

وكذا استنكر حديث «**إن أمتك ستفتح لهم الأرض ، وما يكثر عليهم من الدنيا ، حتى أنهم ليأكلون الفالوذج ...**» الحديث ، وفيه : «فشهق النبي ﷺ شهقة»[٢].

ومن الروايات الموضوعة في سننه «**إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً ، فمنزلي ومنزل إبراهيم يوم القيامة في الجنة تجاهين ، والعباس بيننا ، مؤمن بين خليلين**» .

قال الذهبي : «وهو موضوع ، وفي إسناده عبد الوهاب العُرْضي الكذاب»[٣].

ولا يخفى علاقة ذلك المتن بما ألصق بكثير من الصحابة في الفضائل ، وكذلك ارتفاع درجة العباس رضي الله عنه عن كثير من السابقين الأولين في منزلة لم تذكر لصديق الأمة أو فاروقها .

ومن أشنع الموضوعات ما رواه ابن ماجه من رواية داود بن المحبر ـ واضع كتاب العقل ـ «**تفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين ، من رابط فيها أربعين ليلة كان له في الجنة عامود من ذهب وزمردة خضراء ، على ياقوتة حمراء ، لها سبعون ألف مصراع من ذهب ، كل باب منها فيه زوجة من الحور العين**».

قال الذهبي : «فلقد شان ابن ماجه سننه بإدخال هذا الحديث الموضوع فيها»[٤].

وقد لخص الحافظ الذهبي مستدرك الحاكم وعرفه ، وغاص في محتواه وتنقل بين أسطره وثناياه ، فكان نقده له نقد العارف البصير ، وإخباره عنه إخبار العالم الخبير ، فهو يرى أن أقل من ثلث الكتاب على شرط الشيخين أو أحدهما ولو في الظاهر ، ونحو الربع منه إسنادها صالح وحسن وجيد ، أما باقي الكتاب

---

(١) الذهبي ، الميزان (٢/٦٠٤ ، ٦٠٥).
(٢) الذهبي ، السير (١١/٤٠٥).
(٣) المصدر السابق (٢/٩٢ ، ٩٣).
(٤) الذهبي ، الميزان (٢/٢٠) ، والتاريخ (١٤/١٥٠).

فمناكير وعجائب ، ومنها مائة حديث ظاهرة الوضع ، يشهد القلب بوضعها ، وقد أقر الذهبي بعدم الاعتماد على سكوته على بعض أحاديث المستدرك ، وأن ذلك السكوت منه لا يعد موافقة ضمنية على تصحيح الحاكم للحديث فقال : « قد اختصرته ويعوز عملاً وتحريراً »[١] ، ويرى بالمستدرك أشياء موضوعة[٢].

وانتقد على الحاكم إيراد حديث الطير في مستدركه لظهور بطلانه ، ولما روي عن نقد الحاكم لمتنه ، ولكن الذهبي لما طالع المسند وفتشه قال : « فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه ، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء »[٣].

وفي نقده للحاكم احتد الحافظ الذهبي وأقذع القول له عند معرض بيان وهمه في إيراد عدد من الأحاديث .

فمن ذلك حديث أنس ﷺ وفيه : « فإذا رجل في الوادي يقول : اللهم اجعلني من أمة محمد المرحومة ، فأشرفت فإذا رجل طوله ثلاثمائة ذراع » ، وفيه : ذكر إلياس ومعانقته النبي ﷺ ونزول مائدة من السماء وأكل نبي الله ﷺ منها مع إلياس عليه السلام وإطعامه أنسًا ﷺ .

وفي ذلك ما فيه من حياة نبي الله إلياس ، وطوله الذي تعدى خمسة أضعاف طول أبينا آدم ونزول مائدة من السماء إلى غير ذلك مما يشهد القلب ببطلانه . قال الذهبي : « قبح الله من وضعه ، وما كنت أحسب ولا أجوِّز أن الجهل يبلغ بالحاكم إلى أن يصحح هذا »[٤] ، وفي موضع آخر : « فما استحيى الحاكم من الله ، يصحح مثل هذا؟! »[٥].

ومن ذلك حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ أخذ بضبع علي ابن أبي طالب ﷺ وقال : « **هذا أمير البررة ، قاتل الفجرة ، منصور من نصره ، مخذول من خذله** » ، فحكم الذهبي عليه بالوضع ، وجعل من قرائن ذلك أن في

---

(١) الذهبي ، السير (١٧/١٧٥ ، ١٧٦).
(٢) الذهبي ، التاريخ (٢٨/١٣٢).
(٣) الذهبي ، تلخيص المستدرك (٣/١٤١).
(٤) الذهبي ، تلخيص المستدرك (٢/٦٧٤).
(٥) الذهبي ، الميزان (٤/٤٤١).

الإسناد أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني الكذاب ، ثم وجه نقده للحاكم قائلاً : « فما أجهلك على سعة معرفتك »[١].

وأخذ عليه المجازفة في اتهامه لابن قتيبة حيث قال : أجمعت الأمة على أن القتبي كذاب . قال الذهبي : « هذه مجازفة قبيحة ، وكلام من لم يخف الله »[٢].

وكذلك أخذ عليه التناقض فقد صحح الحاكم حديث : « ما بعث رسول الله ﷺ زيد بن حارثة في جيش قط إلا أمَّره ، ولو بقي لاستخلفه » من رواية سهل ابن عمار العتكي ، الذي قال عنه الحاكم في تاريخه : كذاب . قال الذهبي : « فأين الدين؟! »[٣].

ومن التناقض تصحيحه حديث الطير في مستدركه مع قوله : « لا يصح ، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي ﷺ »[٤].

ويرى الحافظ الذهبي أن **تصانيف البيهقي** رحمه الله عظيمة القدر ، غزيرة الفوائد ، قلَّ من جوَّد مصنفاته مثله ، لا سيما سننه الكبرى ، فليس لأحد مثل ذلك الكتاب ، مع ضبط وتحرير ، وعناية وإتقان[٥].

ومع ذلك مازال الحافظ الذهبي يخضع تلك المصنفات للنقد العلمي ، البريء من الهوى أو الأغراض الخبيثة . وإذا كان الحافظ قد احتد على الحاكم في نقده ، فإنه يلتزم النصح الهادئ ، مع شيء من التعجب ، بلا توجيه الألفاظ البرية ، أو الكلمات الجافة .

فقد روى البيهقي في سننه من حديث محمد بن محمد بن الأشعث بسند أهل البيت : « وجدنا في قائم سيف رسول الله ﷺ في الصحيفة : **أن الأقلف لا يترك في الإسلام حتى يختتن ، ولو بلغ ثمانين سنة** » ، قال الذهبي : « بل ذا موضوع من صنعة ابن الأشعث ، فياليتك صنت كتابك عن إيراده »[٦].

---

(١) الذهبي ، تلخيص المستدرك (٣/١٤٠).
(٢) الذهبي ، الميزان (٢/٥٠٣).
(٣) الذهبي ، تلخيص المستدرك (٣/٢٣٨).
(٤) الذهبي ، التاريخ (٢٨/١٢٧).
(٥) الذهبي ، السير (١٨/١٦٨) ، تذكرة الحفاظ (٣/١١٣٢).
(٦) الذهبي ، مهذب السنن [٥/ق٨-ب] .

وروى البيهقي أيضًا من حديث ابن عباس مرفوعًا : «**رأيت ربي ـ يعني في المنام ـ . . .** » وذكر الحديث . قال الذهبي : «هو بتمامه في تأليف البيهقي ، وهو خبر منكر»[١].

وذكر البيهقي في سننه أثرًا عن الحسن ﷺ وقول الخثعمية له : «لتهنك الخلافة ، فقال : أظهرت الشماتة بقتل علي أنت طالق ثلاثًا . . . » وفيه : «متاع قليل من حبيب مفارق» إلى آخر الأثر .

قال الذهبي : «عجبت من سكوت المؤلف عن هذا الخبر الساقط»[٢].

ثم عتب على البيهقي رحمه الله عدم الجرأة في توهين ما ظهر وهنه ، والسير في مضمار من يوردون الواهيات دون بيان ما بها من ضعف ، حيث أورد البيهقي في فتنة الإمام أحمد أنه عندما جرد من ثيابه ليضرب ، فبينما هو يضرب انحل سراويله ، فخرجت يدان من تحته وهو يضرب فشدتا السراويل ، بعد أن حرك شفتيه ، ولما سئل عما قال ، أخبرهم أنه قال : يا من لا يعلم العرش منه أين هو إلا هو إن كنت على حق فلا تبد عورتي .

قال الذهبي : «هذه حكاية مكذوبة ذكرتها للمعرفة ، ذكرها البيهقي ومن جرأ على تضعيفها»[٣].

والحافظ الذهبي ينقم على ابن عدي أشياء منها ذكره الثقات في كامله دون إيراد مستند التضعيف ، ومن هؤلاء حنظلة بن أبي سفيان ، أحد أئمة الحديث بمكة قال أحمد : ثقة ثقة ، وقال يحيى بن سعيد : ثقة ، وكذلك قال يحيى ابن معين .

قال الذهبي : «وقد تناكد ابن عدي في ذكره له في الكامل فما أبدى شيئًا يتعلق به متعنت أصلاً»[٤].

وكذلك أخذ عليه رحمه الله الوهم في تحديد محل الضعف في الإسناد ، وإلصاق التهمة بغير المتهم ، ففي ترجمة علي بن عاصم ، أورد ابن عدي من

---

(١) الذهبي ، السير (١٠/١١٣ ، ١١٤).
(٢) الذهبي ، مهذب السنن [٤/ق٩٤-ب] .
(٣) الذهبي ، التاريخ (١٨/١١٢).
(٤) الذهبي ، السير (٦/٣٣٧).

رواية عبد القدوس بن عبد القاهر الباجدائي حدثنا علي بن عاصم ، وفيه : «**من أكل من الطين وقية فقد أكل من لحم الخنزير وقية ، ولا يبالي الله على ما مات : يهوديًا أو نصرانيًا**» .

قال الذهبي : أجزم بأن علي بن عاصم رحمه الله ما حدث بهما ، فقد تناكد ابن عدي حيث أوردهما هنا ، وإنما هما موضوعان من الباجدائي قبحه الله»[١].

وفي الترجمة نفسها أورد حديثين من رواية العلاء بن مسلمة عن علي بن عاصم ، عن حميد عن أنس مرفوعًا : «**من قرأ يس كل ليلة ابتغاء وجه الله غفر له**»، وبه : «**خلق الله الجنة وغرس أشجارها بيده ، وقال لها : تكلمي ، قالت : قد أفلح المؤمنون**» ، قال الذهبي : «وهذان باطلان ، ابن عاصم بريء منهما ، والعلاء متهم بالكذب»[٢] ، وقال في موضع آخر : «هذا من عيوب كامل بن عدي ، يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل ، لا يكون حدث به قط ، وإنما وضع من بعده»[٣].

وأخذ الإمام الذهبي على ابن حبان التشنيع ، ففي ترجمة أيوب بن عبد السلام أبو عبد السلام ذكر ابن حبان له بسنده عن ابن مسعود : « إن الله إذا غضب انتفخ على العرش حتى يثقل على حملته» ، ثم قال ابن حبان : رواه حماد بن سلمة .

قال الذهبي : «لا أعرف له إسنادًا عن حماد ، فيتأمل هذا ، فإن ابن حبان صاحب تشنيع وشغب»[٤].

وكذلك أخذ عليه التقعر في العبارة وتوهين الثقات بما لا طائل تحته ، فسعيد ابن عبد الرحمن الجمحي وثقه ابن معين وغيره وروى له مسلم وغيره ، وقال ابن عدي : له غرائب حسان أرجو أن تكون مستقيمة ، إنما يَهِم فيرفع موقوفًا ويوصل مرسلاً ، لا عن تعمد .

ثم نقل الحافظ الذهبي قول ابن حبان عنه واصفًا حكم ابن حبان بالتجني قائلاً : «وأما ابن حبان ، فإنه خساف قصاب ، فقال : روى عن الثقات أشياء

---

(١) الذهبي ، السير (٩/٢٥٩).
(٢) المصدر السابق ، (٩/٢٦٠).
(٣) الذهبي ، الميزان (٢/٦٢٨ ، ٦٢٩).
(٤) المصدر السابق (١/٢٩٠).

موضوعة»[١]، وقال في موضع آخر: «ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه»[٢].

وقد انتقد الذهبي الإمام **ابن الجوزي** آخذًا عليه طريقة تلقيه للعلم فإنه: «أخذ العلم من صحف»[٣]، ومازال العلماء يذمون ذلك الأخذ وأنه عرضة للتصحيف والتحريف بخلاف من استمع من الشيوخ وأخذ عليهم، وضبط تحمله عنهم، وسألهم فيما غمض، واستشارهم فيما أشكل.

وكذلك أخذ عليه العجلة في التصنيف، ووصل مصنف بآخر دونما تحرير أو تنقيح، أو مراجعة أو اعتبار، فأدى ذلك لكثير من الأخطاء في مصنفاته، وقد كانت عادة العلماء النظر فيما يكتبون مرة تلو المرة تصحيحًا لخطأ، وتصويبًا لوهم، وتوضيحًا لمبهم، وكشفًا عن غامض، وهكذا.

قال الذهبي: «له وهمٌ كثير في تواليفه، يدخل عليه الداخل من العجلة والتحويل من مصنف إلى آخر»[٤].

وقال في موضع آخر: «وصنف شيئًا لو عاش عمرًا ثانيًا لما لحق أن يحرره ويتقنه»[٥].

وأظهر اللوم له لروايته حديثًا باطلاً واحتجاجه به، فإذا كان رواية الواهيات دون بيان لوهنها منتقدًا، فإن الاستدلال بها والدفاع عنها جرم عظيم، ففي باب الكفاءة أورد ابن الجوزي على وجه الاستدلال حديث أنس مرفوعًا: «يا علي إن الله أمرني أن أزوجك فاطمة، وإني قد زوجتكها على أربعمائة مثقال فضة».

قال الذهبي: «أيها المؤلف، كيف تروي الباطل وتكاسر عنه»[٦].

---

(١) الذهبي، الميزان (١٤٨/٢)، والسير (٣٤٥/٧).
(٢) الذهبي، الميزان (٢٧٤/١، ٢٧٥).
(٣) الذهبي، السير (٣٧٨/٢)، تذكرة الحفاظ (١٣٤٧/٤).
(٤) الذهبي، تذكرة الحفاظ (١٣٤٧/٤).
(٥) الذهبي، السير (٣٧٨/٢١).
(٦) الذهبي، تنقيح التحقيق (٣١/٩).

والمعرفة بمناهج الحفاظ ، وطرائقهم في الجرح والتعديل له أثر بالغ في قبول الجرح أو رده ، فلا يقبل جرح أبي حاتم ولا يحيى القطان ، إذا انفردا ، كما لا يقبل توثيق ابن حبان إن لم يشركه في ذلك التوثيق غيره .

والإمام الدارقطني نفسه في التجريح رخو ، لا يسارع في التجريح إلا إذا كان الراوي لا يقبل التوثيق .

وقد حكم الدارقطني على ناشبٍ : أحد رواة حديث : « فإنه لا صلاة لمن لم يضع أنفه بالأرض مع جبهته في الصلاة » بأنه ضعيف .

قال ابن الجوزي : « ما قدح فيه غيره ، ولا يقبل التضعيف حتى يتبين سببه » .

قال الذهبي : « هذا الكلام يدل على هوى المؤلف وقلة علمه بالدارقطني ، فإنه ما يضعِّف إلا من لا خير فيه »[١] .

وقد عاب الحافظ الذهبي رواية الأحاديث الضعيفة والموضوعة دون بيان لها ، فلا ذنب **لأبي نعيم وابن منده** أكثر من رواية الأحاديث الموضوعة والساقطة دون هتك حالها[٢] .

وتعجب من **الخطيب** كيف يروي الأحاديث الساقطة ولا يبين ذلك في تصانيفه[٣] .

وذكر أن **أبا الشيخ** من العلماء العاملين ، من أصحاب السنة والاتباع « لولا ما يملأ تصانيفه بالواهيات »[٤] .

وجعل رواية **أبي زرعة أحمد بن الحسين** الحافظ للمناكير دون أن يبين حالها « مما يزري بالحافظ »[٥] .

وقد سكت **ابن مردويه** عن حديث « **يحمل عليٌّ راية النبي ﷺ في الآخرة** »، فجعل الذهبي ذلك « خيانة وقلة ورع »[٦] .

---

(١) الذهبي ، تنقيح التحقيق (٣١٢/٢).
(٢) الذهبي ، الميزان (١١١/١) ، تذكرة الحفاظ (١٠٩٧/٣) ، السير (٤١/١٧ ، ٤٦١).
(٣) الذهبي ، الميزان (٢٠٩/٣).
(٤) الذهبي ، السير (٢٧٩/١٦).
(٥) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (١٠٠٠/٣).
(٦) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص١١٦ ، رقم ٣٤٣ .

أما **ابن إسحاق** فقد «كَثَّر وطوَّل بأنساب مستوفاة اختصارها أملح ، وبأشعار غير طائلة حذفها أرجح ، وبآثار لم تصحح ، مع أنه فاته شيء كثير من الصحيح لم يكن عنده ، فكتابه محتاج إلى تنقيح وتصحيح ، ورواية ما فاته»[١].

وليس له ذنب عند الذهبي إلا ما قد حشا به السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة ، والأشعار المكذوبة»[٢].

وقد أعجب الحافظ الذهبي كلام الإمام **أبي زرعة الرازي** في الجرح والتعديل ورأى فيه العلم والورع أما رفيقه **أبو حاتم** فقد وصفه بأنه جراح[٣].

ورأى **يحيى بن سعيد القطان** متعنتًا في نقد الرجال[٤].

ويرى أن **ابن حزم** رحمه الله على واسع علمه قد أخطأ في تعامله مع العلماء ، وأن ذلك الخطأ قد جره إلى العقوبة من جنس عمله فقد «بسط لسانه وقلمه ، ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب ، بل فجج العبارة وسب وجدع ، فكان جزاؤه من جنس فعله ، بحيث إنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة ، وهجروها ، ونفروا منها وأحرقت في وقت . . . »[٥].

● **نقد المصنفات**

وانتقد الحافظ الذهبي بعض المصنفات محذرًا من بعض ما اشتهرت به هذه المصنفات من أوهام وأخطاء نتيجة الوهم أو عدم الاكتراث أو موافقة هوى .

فأبو الفتح الأزدي في كتابه الضعفاء «ضعف جماعة بلا دليل ، بل قد يكون غيره قد وثقهم»[٦].

وأبو نعيم في الحلية «ساق من الخرافات السمجة ما يُستحيا من ذكره»[٧].

وعيب على الغزالي في الإحياء ما «فيه من الأحاديث الباطلة . . . وما فيه من آداب ورسوم وزهد من طرائق الحكماء ومنحرفي الصوفية»[٨].

---

(١) الذهبي ، السير (١١٥/٦ ، ١١٦).
(٢) الذهبي ، الميزان (٤٦٩/٣).
(٣) الذهبي ، السير (٨١/١٣).
(٤) المصدر السابق (١٩٤/٧ ، ١٨٣/٩).
(٥) المصدر السابق (١٨٦/١٨).
(٦) المصدر السابق (٣٤٨/١٦).
(٧) المصدر السابق (٢٥٥/١١).
(٨) المصدر السابق (٣٣٩/١٩ ، ٣٤٠).

obeikan.com

أما الزمخشري المفسر النحوي فإنه «داعية إلى الاعتزال أجارنا الله ، فكن حذرًا من كشافه»[١].

وقد تزل للعالم قدم ، وينطق بما لا يحسن منه ، ويتكلم بما يحتاج إلى الاعتذار عنه ، ولكنه بحسن نية لا يفطن إلى ذلك الزلل ؛ لأنه لا يتعمده ، وإنما جرى على لسانه ، والقوم بين معجب بكل ما جاء عن الإمام ، فيعد ذلك الخطأ من حسنات ذلك العالم ، وبين ناقد لذلك القول ، غير جريء على إعلان ذلك النقد ؛ خشية ملاقاة معارضة لا يقوى عليها ولا يصمد أمامها ، فكان للحافظ الذهبي مع تلك الزلات وقفات .

فمن ذلك ما روى حماد بن زيد ، عن أيوب عن عكرمة قال : «إنما أنزل الله متشابه القرآن ليضل به» ، قال الذهبي : «هذه عبارة رديئة ؛ بل إنما أنزله الله تعالى ليهدي به المؤمنين ، وما يضل به إلا الفاسقين»[٢].

فشتان بين العبارتين ، فالأولى نسبت الإضلال العام لله ، والثانية نسبت الهداية لله تعالى ، وأن الفاسقين هم أهل الضلال فاستحقوه .

وكذلك ما روي عن ربيعة : «شبر من حظوة خير من باع من علم».

قال الذهبي : «اللهم اغفر لربيعة ، بل شبر من جهل خير من باع من حظوة ، فإن الحظوة وبال على العالم ، والسلامة في الخمول ، فنسأل الله المسامحة»[٣].

ولعل ربيعة رحمه الله أراد بالحظوة القبول ، فهو أدعى لقبول الحق ، ورد المخالف والإفادة من العلم ، أما إن لم يلاق صاحب العلم قبولاً ، فلا ينتفع بعلمه .

وقد مرض صالح جزرة رحمه الله ، وقد أعيى الأطباء داؤه ، فأخذ العسل والحبة السوداء ، فزادت حماه ، فقال : «بأبي أنت يا رسول الله ، ما كان أقل بصرك بالطب».

قال الذهبي : «هذا مزاح لا يجوز مع سيد الخلق ، بل كان رسول الله ﷺ أعلم الناس بالطب النبوي ، الذي ثبت أنه قال على الوجه الذي قصده . . . ولعل صالحًا

---

(١) الميزان (٤/٧٨).
(٢) الذهبي ، السير (٥/٣٢ ، ٣٣).
(٣) الذهبي ، الميزان (٢/٤١٩).

قال هذه الكلمة في الهجر في حال غلبة الرعدة ، فما وعى ما يقول ، أو لعله تاب منها »[١].

وقد رأى الإمام أبو داود رحمه الله أن أربعة أحاديث من سنن النبي ﷺ جاءت جامعة لأبواب الخير ، فمن فهمها وعمل بمقتضاها ، فقد عمل بأصول ذلك الدين ، ولا يرجى له إلا كل خير ، فصاغ ذلك بقوله : ويكفي الإنسان لدينه أربعة أحاديث : أحدها قوله ﷺ : « **الأعمال بالنيات** » ، والثاني : « **من حسن إسلام المرء تركه ما لايعنيه** » ، والثالث قوله : « **لا يكون المؤمن مؤمنًا حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه** » ، والرابع : « **الحلال بين** ».

قال الذهبي : « قوله : يكفي الإنسان لدينه ممنوع ، بل يحتاج إلى عدد كثير من السنن الصحيحة مع القرآن »[٢].

وأرى الحافظين : أبا داود والذهبي رحمهما الله ، كل يقصد ما لا يعنيه الآخر ، فأبو داود يريد من أحاديث الأخلاق ، ويرى أن تلك الأحاديث من جوامع أحاديث التهذيب للنفس التي إذا ما زكيت وتطهرت سهل عليها بعد ذلك الانقياد لسلطان الشريعة والاستجابة للأوامر والنواهي ، وذلك حق ، فتلك الأحاديث الأربعة تدعو لإصلاح النية وإخلاصها لله رب العالمين ، وذلك فيما يتعلق بالقلب ، وكذلك إلى عدم التدخل في شئون الآخرين ، مما يجعلهم ينفرون من ذلك المتطفل الذي يدس أنفه في كل ما تقع عليه عينه أو يصل طرفه إلى أذنه ، فهو يدعو إلى تماسك لبنات البناء الداخلي للأمة ، محاربًا لألوان التصدع والنفور .

وكذلك فيها دعوة للسمو بعاطفة الحب ونشرها بين المسلمين ، فلا تقتصر هذه العاطفة على خواص المحب ؛ بل تسري هذه العاطفة كلما سرت أشعة الشمس وكلما تعاقب الليل والنهار .

وأيضًا ففيها التورع عن الشبهات والسعي للحلال والهرب من الحرام ، أما الحافظ الذهبي ، فهو ينظر للدين بالمعنى الشامل ، أي كل ما يتعلق بالأوامر والنواهي والفضائل والعقائد إلى غير ذلك .

---

(١) الذهبي ، السير (١٤/٢٨ ، ٢٩).

(٢) المصدر السابق (١٣/٢١٠).

## ٥- تقييم العلوم واستقراء المصادر

حض الله تعالى على العلم ودعا إليه ، ورغَّب فيه ، وأعلى منزلة العلماء وجعلهم النبي ﷺ ورثة الأنبياء ، كما ارتفع شأن الموالي بالعلم وتدنت مكانة السادة بانصرافهم عنه .

أ- تقييم العلوم

وللحافظ الذهبي رحمه الله نظرة إلى طلب العلم ، فهو يرى أن طلب العلم يدور مع الأحكام الخمسة : الفرض ، والمستحب ، والمباح ، والمكروه ، والحرام .

فمن العلم ما يكون **فرض عين** كالإيمان والصلاة ، أو فرض كفاية كحفظ القرآن الكريم ، ومعرفة الحلال والحرام ، ومعرفة صاحب المال كيف يزكي ، والمقدِم على زواج : آداب المعاشرة الزوجية .

ومنه ما هو **مستحب** كطلب علم الفقه والإمعان فيه ومعرفة أقوال الصحابة والتابعين وحججهم من الكتاب والسنة الصحيحة ، ومعرفة التفسير ، ولغة القرآن والحديث ، وما ثبت من القراءات ، ومعرفة سيرة النبي ﷺ ومغازيه وسيرة الخلفاء الراشدين ، ومعرفة رجال الحديث والجرح والتعديل .

ومنه ما هو **مباح** كمعرفة تاريخ العالم واللغات والشعر المباح .

ومنه ما هو **مكروه** كطلب العلم مجاراة للعلماء ومماراة للسفهاء ، وصرفًا لوجوه الناس إليه .

ومنه ما هو **محرم** مثل السحر والسيمياء والشعبذة والتنجيم ، وبعضها كفر صراح .

ويرى الحافظ رحمه الله أن كل علم من العلوم ينقسم إلى هذه الأقسام الخمسة.

**فعلم الحديث** (حفظ متون السنة) منه ما هو فرض ، وهو ما لا يسع المسلم جهله من أقول رسول الله ﷺ .

ومنه ما هو مندوب إلى تعلمه كعدة أحاديث في الطهارة والإيمان والصلاة والزكاة والحج والبيع والنكاح والحدود والأطعمة .

ومنها ما هو مباح كحديث أم زرع ، وبعض الإسرائيليات .

ومنها المكروه حفظه لضعفه واطراحه كحديث «فضل قزوين» وحديث «أنا مدينة العلم» و«أن اسم كاتب الوحي السجل» فلا ينبغي التشاغل بها إلا لمن يعرفها ليبينها .

ومنها الحرام كحديث «عرق الخيل» و«الجمل الأورق» ، وهذه الأكذوبات التي وضعت في الصفات ، فلا ينبغي للمرء أن ينطق بها إلا للتحذير منها .

**وعلم التفسير** كذلك ، منه ما هو واجب ، ومنه ما هو مستحب ، ومنه ما هو مباح ، والمكروه منه كثرة الأقوال في الآية مع وهنها وبعدها عن الصواب الذي دل عليه السياق والخطاب العربي .

والمحرم منه حفظ تفسير القرامطة والإسماعيلية وفلاسفة المتصوفة الذين جاءوا بأسمج الباطل .

**وعلم أصول الدين** منه ما هو واجب كمعرفة الله تعالى ، والإيمان به وبملائكته وكتبه ورسله ، والبعث بعد الموت والجنة والنار والقدر .

والمستحب منه ما صح من نعوت الباري ، وأن القرآن كلام الله ووحيه غير مخلوق ، وأن الله تعالى يرى في الآخرة وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا ، وأن أفضل الخلق بعد الأنبياء والرسل أبو بكر وعمر .

والمباح منه تعلم حجج هذه الأقوال من الكتاب والسنة .

والمكروه منه الدخول في دقائق علم الكلام المحمود منه ، ليثبت ما يجب وما يمتنع بالعقل ، وكَرِه الجدال والمناظرة فيه .

والمحرم منه النظر في المنطق والعرض والجسم ، وهذه الأدواء المهلكة[1].

وإن كان الحافظ الذهبي قد فصل هذا التفصيل في طلب العلم ، وقسمه إلى أقسامه الخمسة ، فهو في الوقت عينه يحذر من زغل كل علم ، فإن في كل طائفة من علماء هذه الأمة من تمسك بالسنة وطلب الحق دون سواه وآثر البحث عنه ، وبذل في ذلك وسعه ، فرضي الله عنهم .

---

(١) الذهبي ، مسائل في طلب العلم وأقسامه (ص٢٠١-٢١٥) ، تحقيق جاسم الدوسري ، الدار السلفية بالكويت ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

ومنهم من أخذوا من العلم اسمه وقنعوا منه برسمه ، وما تدبروا أحكامه ولا اهتدوا بهديه ، وهؤلاء النفر بحاجة إلى كشف زيفهم وإظهار حقيقتهم .

**فمن القراء** من يتنطع في قراءته ، صارفًا همته لمراعاة الحروف منشغلاً عن تدبر المعاني ، ومنهم من إذا قرأ قسَّى القلوب وأبرم النفوس ، وأسوءهم الجنائزية والقراء بالجمع الذين يجعلون ديدنهم إحضار غرائب الوجوه[١].

ومن **المحدثين** من صرف همته إلى علو السند وتكثير المسموعات والشيوخ ، ولا يهتم إلا بمتى يروي هذه الأجزاء والمسموعات ، عاريًا عن آداب المحدثين ، غير قاصد التدين به[٢].

**والفقهاء المالكية** منهم من يتسرع في الدماء والتكفير تقليدًا لأئمة المذهب ولا ينبغي الحكم بالتقليد ، لاسيما في إراقة الدماء .

**والفقهاء الحنفية** مع حسن الرأي والذكاء ، فمنهم من يتحايل على الربا وإبطال الزكاة ، ومن يعمل بالمسائل التي تأتي النصوص النبوية بخلافها[٣] ، وإن وجه الذهبي النقد للفقهاء المالكية والحنفية ، فقد أثنى على الشافعية والحنابلة .

ويرى الحافظ الذهبي أن **علم النحو** ، مع الاحتياج إليه في ضبط اللسان العربي إلا إنه وحده ليس من علوم الآخرة إلا إذا التصق بعلم الكتاب والسنة[٤].

بينما **علم اللغة** من العلوم التي ينبغي الاعتناء بها لفهم آيات الكتاب العزيز والسنة النبوية المطهرة ، غير أن متقني ذلك العلم ندرة[٥].

وينعي على **المفسرين** تزاحم الأقوال المتعددة ، مما يضيع الحق بين ذلك التعدد في تفسير الآية الواحدة .

وعلم **أصول الفقه** لا فائدة منه لمقلد ، فمن رام دراسته لا بد أن يتحرر من أسر التقليد ، وأن يُعمل تلك الأصول ليحيي روح الاجتهاد[٦].

ولا يرى في **علم المنطق والفلسفة** كبير فائدة ، بل ضررهما وبيل ، وليسا من علوم الإسلام ، ويرى إعدام كتبهما فتحًا مبينًا[٧].

---

(١) الذهبي ، زغل العلم (٩ ، ١٠).
(٢) المصدر السابق ص١١ .
(٣) المصدر السابق ص١٥ ، ١٦ .
(٤) المصدر السابق ص١٩ .
(٥) المصدر السابق ص٢٠ .
(٦) المصدر السابق ص٢٠، ٢١.
(٧) المصدر السابق ص٢٣ ، ٢٤ .

**وعلم الإنشاء** يحتاج صاحبه إلى إرضاء الله تعالى والنصح لولي الأمر بهذه البلاغة وإلا كانت وبالاً عليه ، فربما أبدع في سطر ترتب عليه خراب مصر[١].

**والشعر** كلام حسنه حسن ـ وهو قليل ـ وقبيحه قبيح ، والشعراء أقسام خمسة : فالمحسن كحسان ، والمقتصد كابن المبارك ، والظالم كالمتنبي ، والسفيه الفاجر كابن الحجاج ، والكافر كذوي الاتحاد[٢].

وما أعظم فائدة **الوعظ** ، وعدته التقوى والزهادة ، وكم من واعظ مفوَّهٍ قد أبكى الحاضرين ، ولكن تأثيره لم يتعد آذانهم وعبراتٍ آنية ، سرعان ما يذهب معها صدى كلمات رنانة ما خرجت مخلصة لتستقر في القلوب[٣].

**ب- استقراء المصادر**

المصنفات مفتاح التعرف على صاحبها ، فإذا كان المرء يُحدد فكره مما يقرؤه ، فمن باب أولى يتعرف على آرائه من خلال عصارة فكره ونتاج خبراته . والناقد الجهبذ هو الذي يستطيع أن يوظف طاقاته ومهاراته وقدراته للاستفادة من تلك المصادر ، والتعرف على مناهج أصحابها وقدراتهم ، ومعرفة مذاهبهم وآرائهم ، ومنازلهم في الحفظ والفهم وتعدد المعارف ، كما تأتي المصادر شاهد نفي لتُهم ألصقت زورًا ببعض العلماء .

والحافظ الذهبي رحمه الله طالع الكثير من الكتب واختصر العديد من أمهاتها وله دربة وتمرس ، وتمكن وتضلع من علوم شتى ومعارف متعددة ، مكن ذلك له أن يتعرف على المصنفين من الداخل ، معرفة لا تعترف بالوسائط ، وإنما تغوص في الأعماق للتعرف على الرجل من خلال قلمه ولسانه ، وذلك بلا شك أقرب للتحقق وأصدق في التوثق .

الإمام الذهبي صاحب دعوة للتصفح والنظر في المؤلفات والمطالعة وعدم الاكتفاء بالنقل عن أصحاب هذه المؤلفات ، فمن خلال تلك المطالعة وذلك البحث في المصادر الأولية تتغير كثير من النتائج والمسلمات السابقة ، وتلك

---

(١) الذهبي ، زغل العلم ص٢٥ .

(٢) المصدر السابق ص٢٦ .

(٣) المصدر السابق ص٢٧ ، ٢٨ .

المطالعة تبين رتبة الأئمة وتبحرهم وإتقانهم لمعارفهم ؛ إنها المعرفة عن قرب ، وإنه التقييم الذي لا يتأثر بذاتية الآخرين .

فالإمام ابن عبد البر كان إمامًا دينًا ثقة متقنًا ، علامة متبحرًا ، بلغ رتبة الأئمة المجتهدين ، تعددت اجتهاداته ، فوافق أهل الظاهر حينًا ، والمالكية كثيرًا ، وأحيانًا يميل إلى فقه الشافعي ، وذلك لأن الرجل إمام غير مقلد ، ولا متبع مذهبًا بحذافيره ، وكذلك شأن من بلغ هذه الرتبة .

هذه المكانة التي يراها الحافظ الذهبي لابن عبد البر ليست وليدة النقل عن معاصري أبي عمر رحمه الله ، وإنما جاء ذلك من خلال النظر في مصنفاته . يقول الذهبي : « فإنه ممن بلغ رتبة الأئمة المجتهدين ، ومن نظر في مصنفاته ، بان له منزلته من سعة العلم وقوة الفهم وسيلان الذهن »[١] .

والحافظ الدارقطني يخضع له في قوة الحفظ وغزارة المعرفة وبراعة الفهم ، وقد عرف بالحديث عامة ، واشتهر بالعلل خاصة ، فله في ذلك فهم ثاقب ، وإدراك ويقظة ، والإمام الذهبي يقرر تلك الحقيقة ، ولكنه يكتسبها من مطالعة كتب الحافظ .

يقول الذهبي : « وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد ، فطالع العلل له ، فإنك تندهش ويطول تعجبك »[٢] .

والحافظ ابن عساكر قد ساد أهل زمانه في الحديث ورجاله وبلغ في ذلك الذروة العليا ، وقد تبرهن ذلك للإمام الذهبي من خلال المطالعة لكتبه ومصادره . يقول : « ومن تصفح تاريخه علم منزلة الرجل في العلم »[٣] .

والحافظ أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي السراج ، محدث خراسان « تصانيفه تدل على جلالته »[٤] .

---

(١) الذهبي ، السير (١٨/١٥٧).
(٢) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٣/٩٩٣ ، ٩٩٤).
(٣) الذهبي ، العبر (٤/٢١٢ ، ٢١٣).
(٤) الذهبي ، دول الإسلام (١/١٨٩)، اعتناء عبد الله الأنصاري ، إدارة إحياء التراث بدولة قطر .

وأما عباس بن محمد الدوري صاحب يحيى بن معين ، فمع توثيق النسائي له وتحديث أصحاب السنن عنه ، ومع مكانته فالمعيار «كتابه في الرجال عن ابن معين مجلد كبير نافع ينبئ عن بصره بهذا الشأن»[١].

والمصنفات تدل على سعة العلم ، فأبو الحسن الأشعري له ذكاء مفرط ، وتبحر في العلم «وتصانيف جمة تقضي له بسعة العلم»[٢].

وكذلك الخلال مؤلف علل أحمد وجامعه ومرتبه ، ذو معرفة كبيرة بالفقه والحديث «وتصانيفه تدل على سعة علمه»[٣].

والمصادر تدل على التبحر في ذلك العلم أو ذاك ، فتلك المصادر هي التي وصفت علم الساجي[٤] والكرابيسي[٥] وعبد القادر الرهاوي[٦] والعجلى[٧] بالغزارة والتبحر في الحديث وعلومه .

والمصادر تقضي بالإمامة في بعض العلوم ، فإذا كان الإمام ابن المنذر قد عرف بالحديث والفقه وإمامته في هذين العلمين ، فإن الاطلاع على مصادره الأخرى تكشف عن دقيق معرفته بعلوم أخرى .

يقول الذهبي : «ولابن المنذر تفسير كبير في بضعة عشر مجلدًا ، يقضي له بالإمامة في علم التأويل أيضًا»[٨].

والحافظ عبد الغني بن سعيد «له جزء بين فيه أوهام كتاب المدخل إلى الصحيح للحاكم يدل على إمامته»[٩].

وكذلك تكشف المصنفات عن ضعف بعض المؤلفين في بعض العلوم ، خاصة إذا تعانى ذلك المصنف غير فنه ، وتكلم في غير علمه ، فليس كل من تصدر في فن صار مقدمًا عليه ، وإنما الصدارة في كل فرع لمن أحكم ذلك الفرع ، فرب إمام في القراءات ضعيف في الحديث ، ورب عالم بالحديث وعلله ، غير مقدم في الفقه ومسائله .

---

(١) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٢/٥٧٩).
(٢) الذهبي ، السير (١٥/٨٧).
(٣) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٣/٧٨٥).
(٤) الذهبي ، السير (١٤/١٩٩).
(٥) المصدر السابق (١٢/٨٠).
(٦) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٤/١٣١٨).
(٧) الذهبي ، السير (١٢/٥٠٦).
(٨) المصدر السابق (١٤/٤٩٢).
(٩) المصدر السابق (١٧/٢٦٩ ، ٢٧٠).

ففي ترجمة عبد الرحمن بن منده يرى الحافظ الذهبي أنه : «في تواليفه حاطب ليل ، يروي الغث والسمين ، وينظم رديء الخرز مع الدر الثمين»[١]. وإذا كان البعض يحسن في أحد العلوم دون غيره ، ويتقن بعض المعارف دون غيرها ، فإن من العلماء من تتعدى معارفه علمًا إلى آخر ثم آخر ، فالإمام أبو داود صاحب السنن مع بصره بالحديث وشهرته به ، وإمامته فيه ، فإن معرفته بالفقه ليست دون ذلك ، فهو من نجباء أصحاب الإمام أحمد ، لازمه مدة كبيرة ، وسأله عن دقائق المسائل في الأصول والفروع ، فقد «كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء ، فكتابه يدل على ذلك»[٢].

والإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، تتلمذ على أبيه وأبي زرعة الرازي ، وأخذ عنهم علومًا جمة أودعها تصانيفه ، التي دلتنا على تعدد معارفه وغزارة علمه وفنونه . قال الذهبي : «كتابه في الجرح والتعديل يقضي له بالرتبة المنيفة في الحفظ ، وكتابه في التفسير عدة مجلدات ، وله مصنف كبير في الرد على الجهمية يدل على إمامته»[٣].

وكذلك تعد المصادر من أهم وسائل التعرف على آراء المؤلفين وأفكارهم واتجاهاتهم ، فالمصنفات وسيلة لنشر الأفكار والآراء بين ثنايا العلوم ، والقارئ الفطن يتعرف على اتجاهات المؤلف بين سطوره وكلماته ، فالكتاب مرآة لما يجول في صدر المؤلف ، وهو صورة لما يتبناه من مذاهب واتجاهات .

فإذا كان الخلاف قد بلغ أشده بين أنصار أبي الحسن الأشعري ، وغيرهم من أهل السنة ، ودب بينهم الشقاق حتى تراشقوا بالكلمات ، وحتى انقسم العلماء في مسألة تأويل صفات الباري ، وهل يكون تنزيهه جل وعلا بتأويل الآيات والأحاديث التي تشتمل على اليد والرجل والوجه وغير ذلك ، أم أن تنزيهه سبحانه ، بإثبات صفاته كما جاءت في القرآن الكريم ، ونطق بها النبي ﷺ مع ترك الجدال في الكيف .

وبالرغم من ذلك فإن أبا الحسن نفسه صاحب المقالة بالتأويل قد رجع عن قوله الأول وأخذ بقول إخوانه من السلف ، يقول الذهبي : «رأيت لأبي الحسن

---

(١) الذهبي ، السير (١٨/٣٥٤).
(٢) المصدر السابق (١٣/٢١٥).
(٣) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (٣/٨٣٠).

أربعة تواليف في الأصول يذكر فيها قواعد مذهب السلف في الصفات ، وقال فيها : تُمَرُّ كما جاءت ، ثم قال : وبذلك أقول ، وبه أدين ولا تؤول»[١].

ومحمد بن محمد بن عمرو أبو نصر النيسابوري المحدث الشاعر قد عرف اعتزاله من مصنفاته ، يقول الذهبي : «رأيت له مجلدًا في أصول الفقه سماه المدخل إلى الاجتهاد يدل على اعتزاله»[٢].

وقد قيل إن أبا بكر الرازي يميل إلى الاعتزال ، قال الذهبي : «وفي تواليفه ما يدل على ذلك في رؤية الله وغيرها»[٣].

وأبو القاسم الحسكاني عرفه الذهبي بالتشيع من خلال مصنفاته ، فقال : «وجدت له مجلسًا يدل على تشيعه وخبرته بالحديث ، وهو تصحيح خبر رد الشمس لعلي رضي الله عنه»[٤].

وكما تدل المصنفات على آراء واتجاهات مؤلفيها ، فهي تعد دليل براءة مما يلصق بصاحبها من تهم ، وما يدعى عليه من أقوال أو ينسب إليه من آراء .

وقد شُنِّع على ابن جرير بالتشيع ، وأنه يجيز مسح الرجلين في الوضوء ، ولم يقبل الحافظ الذهبي ذلك مستندًا إلى دليل النفي ، وهو خلو مصنفاته من ذلك فقال : «ولم نر ذلك في كتبه»[٥].

وقد نسب للشافعي رحمه الله أنه قال في إتيان النساء في أدبارهن ، أنه لا يوجد نص ثابت عن رسول الله ﷺ لا بتحليل ولا بتحريم وأن القياس التحليل .

فحكم الإمام الذهبي على تلك الرواية بالنكارة مستندًا إلى أن «نصوصه في تواليفه بخلاف ذلك»[٦].

وقد يقف الحافظ الذهبي مع المصدر محللاً له ، شارحًا أجزاءه مبينًا ما اشتمل عليه ، مقدمًا صورة مجملة لمحتوى ذلك المصدر ، ففي ترجمة يعقوب بن تيبة ، يتحدث الذهبي عن مسنده قائلاً إنه : «يخرج العالي والنازل ، ويذكر أولاً سيرة الصحابي مستوفاة ، ثم يذكر ما رواه ، ويوضح علل الأحاديث ، ويتكلم على

---

(١) الذهبي ، السير (٨٦/١٥).
(٢) الذهبي ، التاريخ (٤٦٨/٢٦).
(٣) الذهبي ، السير (٣٤١/١٦).
(٤) الذهبي ، تذكرة الحفاظ (١٢٠٠/٣).
(٥) الذهبي ، السير (٢٧٧/١٤).
(٦) المصدر السابق (٧٨/١٠ ، ٧٩).

الرجال ، ويجرح ويعدل بكلام مفيد عذب شافٍ ، بحيث إن الناظر في مسنده لا يمل منه»[١].

## ٦- القواعد الذهبية

الإمام الذهبي إمام متمرس ، وناقد حصيف ، كثير الرحلات ، وواسع الاطلاع ، له تعلق بكثير من العلوم الشرعية ، ودربة بالعديد من المصنفات ، وخبرة بدرجات المصنفين ، كما أنه من بين المربين الفضلاء وأصحاب السلوك القويم ، وقد أهدانا نصائح غالية رأيتها تصلح قواعد ، ووسمتها ذهبية ؛ نسبة إليه من ناحية ، ولنسبتها لمعدن الذهب الذي يرغب فيه الخلق .

وهكذا تستطيع أن تأخذ هذه القواعد وتعض عليها بالنواجذ ، فعلى الخبير سقطت ، وقد أخذ القوس باريها ، وكما قيل :

سيذكرني قومي إذا جد جدهم وفي الليلة الظلماء يُفتقد البدرُ

**١- «العلم بحر بلا ساحل ، وهو مفرق في الأمة ، موجود لمن التمسه»**[٢].

فالعلم لا حدود لأوله ، ولا علامة لآخره ، فلابد أن يظل العبد متعلمًا إلى الممات ، فلن تأتي لحظة يتوقف عندها الطلب ، ولن يجيء زمان يفصل بين مرحلتي التحمل والأداء ، فالحركة العلمية أخذًا وعطاءً لا بد أن تستمر ، وقد قصَّ الله تعالى علينا نبأ كليمه موسى عليه السلام ، وكيف أقبل على التعلم من العبد الصالح ، بالرغم من أنه كليم الله ، ويأتيه نبأ السماء ، وهذا الإمام أحمد يُسأل : «إلى متى يكتب الرجل الحديث؟ قال : حتى يموت»[٣].

وقال عبد الرحمن بن مهدي : «كان يقال : إذا لقى الرجلُ الرجلَ فوقه في العلم فهو يوم غنيمته ، وإذا لقى من هو مثله دارسه وتعلم منه ، وإذا لقى من هو دونه تواضع وعلَّمه»[٤].

---

(١) الذهبي ، السير (١٢/٤٧٧).
(٢) المصدر السابق (٢/٦٨).
(٣) الخطيب ، أشرف أصحاب الحديث ص٦٨ .
(٤) الذهبي ، السير (٩/٢٠٣).

٢- «ليس من جهل علمًا حجة على من علمه ، وإنما يقال للجاهل : تعلم وسل أهل العلم إن كنت لا تعلم ، ولا تقول للعالم : اجهل ما تعلم»[١].

من جهل شيئًا عاداه ، وكره أن يظهر عواره وأنه لا يعرف ، وأهل مكة أدرى بشعابها ، فمن غوامض الفقه ما لا يعرفه رواة المحدِّثين ، كما أن من دقائق العلل ما لا يتفطن له صغار الفقهاء ، وكذلك الأصوليون والمفسرون والنحويون واللغويون ، كل صاحب فن أدرى بفنه ، وكل ذي تخصص أعرف بتخصصه .

وكذلك إذا تحققت العدالة والضبط فليس المثبت كالنافي ، فالمثبت عنده زيادة علم ، فيقدم قوله[٢].

ولكن ذلك ليس على الإطلاق ، فقد يكون المثبت ينقل الهذيان ، ويكون النافي أعلم بالأمر من المثبت ، وهو بريء الساحة من الأغراض التي تجعله يكتم ذلك الأمر .

يقول الذهبي : «لكن إذا كان المثبت لشيء شبه خرافة ، والنافي ليس غرضه دفع الحق ، فهنا النافي مقدم»[٣].

٣- «كل من أقبل على فن فإنه يقصر عن غيره»[٤].

قد تتعدد معارف العالم ، ويكون ذا فنون مختلفة إلا أنه يعرف بأحد هذه العلوم أكثر ، ويكون بها ألصق ، ولها ألزم ، بحيث يبين غوامضها ، ويكشف معضلاتها ، ولكنه مع ذلك التخصص الدقيق لا يستطيع أن يصل إلى الدرجة ذاتها في كل تخصص .

فقد ضعف الدارقطني عاصمًا في الحديث مع أنه ثبت في القراءة ، وكذلك صاحبه حفص ، كان ثبتًا في القراءة ، واهيًا في الحديث ، وكان الأعمش بخلافه ، ثبتًا في الحديث ، لينًا في الحروف[٥].

---

(١) الذهبي ، السير (١٠/١٧١).
(٢) الذهبي ، التاريخ (٥/٢١٥).
(٣) الذهبي ، السير (٤/٥).
(٤) الذهبي ، مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه ص٤٤ ، ٤٥ ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدرآباد ، الهند ، ط . ٤ ، ١٤١٩هـ .
(٥) الذهبي ، السير (٥/٢٦٠).

وضعف يحيى بن سعيد القطان أبا حنيفة وقال : لم يكن بصاحب حديث ، قال الذهبي : «لم يصرف الإمام همته لضبط الألفاظ والإسناد ، إنما كانت همته القرآن والفقه ، وكذلك حال كل من أقبل على فن ، فإنه يقصر عن غيره ، ومن ثَمَّ لينوا حديث جماعة من أئمة القراء كحفص وقالون ، وحديث جماعة من الفقهاء كابن أبي ليلى . . . وحديث جماعة من الزهاد كفرقد السبخي ... وما ذاك لضعف في عدالة الرجل ؛ بل لقلة إتقانه للحديث ، ثم هو أنبل من أن يكذب»[١].

**٤- «الكبير من أهل العلم إذا كثر صوابه ، وعلم تحريه الحق ، واتسع علمه ، وظهر ذكاؤه وعرف صلاحه وورعه واتباعه : يغفر له زلَلُه ، ولا نضلله ونطرحه وننسى محاسنه»[٢].**

وذلك أننا لو خطَّأنا كل إمام لم يصب الحق في بعض المسائل ، وبدعناه وقمنا عليه لم يبق لنا عالم نتبعه ، فمن الذي سلم من الخطأ ، ومن الذي عصم من الزلل .

قال ابن معين : من لم يخطئ فهو كذاب .

وقال ابن المبارك : من يسلم من الوهم؟! وقد وهَّمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم للحديث .

وقال أحمد : كان مالك من أثبت الناس ، وكان يخطئ[٣].

وفي ترجمة قتادة وما رمي به من القدر قال الذهبي : «وكان يرى القدر ، نسأل الله العفو ، ومع هذا فما توقف أحد في صدقه وعدالته وحفظه ، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبث ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه ، وبذل وسعه ، والله حكم عدل ، لطيف بعباده»[٤].

---

(١) الذهبي ، مناقب الإمام أبي حنيفة ص٤٤ ، ٤٥ .
(٢) الذهبي ، السير (٥/٢٧١).
(٣) ابن رجب ، شرح علل الترمذي (١١٥ ، ١١٦).
(٤) الذهبي ، السير (٥/٢٧١).

فينبغي صون الألسنة والأقلام من لحوم العلماء فهي مسمومة ، وكلما اقترب العبد من ذلك كلما ازداد بعدًا عن الله تعالى ، فلا بد من إقالة العثرة وغفران الزلة ، وعدم تتبع السقطة ، ومن نقد الناس نقدوه ، ومن عابهم عابوه .

**٥- «لا قدوة في خطأ العالم ولا يوبخ بما فعله باجتهاد»**[١].

الخطأ طبيعة بشرية ، وتكوين فطري ، وهو محتمل الحدوث من الضعفاء ، ومن الثقات والعلماء أيضًا ، والإنسان معرض للخطأ سهوًا أو عمدًا ، ولكن المحصلة في كلتا الحالتين واحدة !!

وإذا سلمنا بحدوث الخطأ كما قال الإمام مسلم : «ليس من حامل أثر وناقل خبر من السلف الماضين إلى زماننا ، وإن كان من أحفظ الناس توقيًا لما يحفظ وينقل ، إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله»[٢].

أمام ذلك فهناك مطلبان :

الأول : ألا نقتدي بالعالم في خطئه ، وأن نرفع غشاوة التقليد الأعمى ، فإذا أخطأ إمام وتبين خطؤه ، فلا بد أن يترك تقليده في هذه النقطة بالذات : لا أن يهجر قوله بالكلية ، ولا بد أن يعلم أن ذلك الإمام لو علم أن الحق في خلاف قوله ؛ لرجع عن قوله ولزم الحق .

قال ابن تيمية : «وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عامًا يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سننه ، دقيق أو جليل ، فإنهم متفقون اتفاقًا يقينيًا على وجوب اتباع الرسول ﷺ ، وعلى أن كل واحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ»[٣].

وقال الشافعي : «وإذا ثبت عن رسول الله ﷺ الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه ، لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره ، بل الفرض الذي على الناس اتباعه ، ولم

---

(١) الذهبي ، السير (٩/٢٤٤).

(٢) مسلم ، التمييز ص١٧٠ ، تحقيق دكتور مصطفى الأعظمي ، مطبوعات جامعة الرياض ، رقم (١٧).

(٣) ابن تيمية ، رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص١٠ ، المكتب الإسلامي ط . ٣ ، ١٣٩٠هـ ، مكتبة التراث الإسلامي ط . ١ ، ١٩٨٨م .

يجعل الله لأحد معه أمرًا يخالف به»[١] ، ولا بد أن ندعو له ونرجو له التوبة من ذلك الخطأ .

الثاني : ألا يوبخ العالم بما أداه إليه اجتهاده ، فمن ملك أدوات الاجتهاد وشرع يعمل فكره في النصوص التي أمامه محتسبًا ذلك ، خادمًا لهذا الدين ميسرًا على أمة الإسلام ، إذا أخطأ والحال هذه ، فلا يجوز توبيخه أو تعييره بالخطأ ولا الشغب عليه في المجالس والمصنفات ، اللهم إلا برفق لتبين الخطأ ، لا لتعيير المخطئ .

**٦- «لا أحد من العلماء إلا وما جهل من العلم أكثر مما علم»[٢].**

العالم الحق لا بد أن يكون في عملية تعليم وتعلم مستمر ، لا ينقطع عن ذلك ولا يتوقف عند مرحلة ظانًّا أنه بلغ المنتهى ، وأن مرحلة الطلب قد انقضت ، بل لا بد أن يعلم ويعتقد أن ما لم يعلمه أكثر مما علمه ، فهو بحاجة إلى المزيد .

قال أحمد : «أنا أطلب العلم إلى أن أدخل القبر»[٣].

وقيل لابن المبارك : «إلى كم تطلب الحديث؟ قال : لعل الكلمة التي أنتفع بها لم أسمعها بعد»[٤].

وسئل سفيان بن عيينة : «من أحوج الناس إلى طلب العلم؟ قال : أعلمهم أن الخطأ منه أقبح»[٥].

ومازال المرء على قدر من العلم كبير مادام يتعلم ، ومازال يشعر أنه بحاجة إلى العلم ، حتى إذا بلغ ما لا يرتقي فوقه وارتفع إلى ما لا يبلغ ما بعده ، واستغنى عن طلب العلم فقد هوى .

---

(١) الشافعي ، الرسالة ص٣٣٠ ، تحقيق أحمد شاكر ، مكتبة ومطبعة عيسى الحلبي ط . ١ ، ١٣٥٨هـ-١٩٤٠م .

(٢) الذهبي ، تاريخ الإسلام (٣٨/٨).

(٣) الخطيب ، شرف أصحاب الحديث ص٦٨ .

(٤) المصدر السابق ص٦٨ .

(٥) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم (٤٠٧/١) ، قدم له عبد الكريم الخطيب ، دار الكتب الإسلامية ط . ٢ ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .

قال أبو غسان : «لا تزال عالمًا ما كنت متعلمًا ، فإذا استغنيت كنت جاهلاً»[١].

وقد تنبه العلماء إلى أن ترك التعلم فترة أو الانقطاع عنه يفقد العالِم الكثير من رأس ماله ، يقول عبد الرحمن بن مهدي : «إنما مثل صاحب الحديث بمنزلة السمسار ، إذا غاب عن السوق خمسة أيام تغير بصره»[٢].

فالعلم مما لا يزهد فيه ، ولا يصلح معه القناعة ، وإنما الرغبة والحرص ، والتطلع والبحث ، والاجتهاد والمثابرة ، وإنفاق الوقت والجهد ، والتعرض للمزيد منه ، وسلوك وعر الطرق من أجله ، وتحمل بعض ما في العلماء من خصال لإكمال النقص ، وسد العوز ، وكف الحاجة ، وإرضاء الرب ، وخدمة الأمة .

**٧- «لا يرد اجتهاد بمثله»**[٣].

الإسلام دين رحب ، جاءت جل نصوصه مجملة غير مفصلة ، وتركت شريعتنا الغراء نطاقًا واسعًا لاجتهاد العلماء ومراعاة الزمان والمكان والبيئة والأعراف ، وإذا كان الإسلام قد أقر الاجتهاد ، فإن ذلك الاجتهاد لا يكون صوابًا على الإطلاق ، فربما أخطأ المجتهد ولم يصب العالم .

وإذا حكمنا على اجتهاد بالخطأ ، فلابد لهذا الحكم من مسوغات ، ولا يكفي في رد الاجتهاد اجتهادٌ مثله ، بل لا بد من نص واضح لنحكم على هذا الاجتهاد بأنه لم يصب الحقيقة ، وأخطأ السبيل .

قال إمام الحرمين : «الذي ذهب إليه أهل التحقيق أن منكري القياس لا يعدون من علماء الأمة ، ولا من حملة الشريعة ؛ لأنهم معاندون ، مباهتون فيما ثبت استفاضة وتواترًا» .

قال الذهبي : «هذا القول من أبي المعالي أداه إليه اجتهاده ، وهم فأداهم اجتهادهم إلى نفي القول بالقياس ، فكيف يرد الاجتهاد بمثله ، وندري بالضرورة أن داود كان يقرئ مذهبه ويناظر عليه ويفتي به في مثل بغداد مع كثرة الأئمة بها

---

(١) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم (٤٠٨/١).

(٢) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (٢٧٤/٢) ، تحقيق محمود الطحان ، مكتبة المعارف بالرياض ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .

(٣) الذهبي ، السير (١٠٥/١٣).

وبغيرها ، فلم نرهم قاموا عليه ، ولا أنكروا فتاويه ولا تدريسه ، ولا سعوا في منعه من بثه ، وبالحضرة مثل إسماعيل القاضي شيخ المالكية ، وعثمان بن بشار الأنماطي شيخ الشافعية ، والمروزي شيخ الحنبلية ، وابني الإمام أحمد ، وأبي العباس أحمد بن محمد البرتي شيخ الحنفية . . . بل سكتوا ، حتى لقد قال قاسم ابن أصبغ : ذاكرت الطبري ـ يعني ابن جرير ـ وابن سريج فقلت لهما : كتاب ابن قتيبة في الفقه أين هو عندكما؟ قالا : ليس بشيء ، ولا كتاب أبي عبيد ، فإذا أردت الفقه ، فكتب الشافعي وداود ونظرائهما»[(١)].

٨- «**إما أن تنطق بعلم وإما أن تسكت بحلم**» .

حدد الإسلام مبادئ العلم والتعلم ، ومن تلك المبادئ عدم الخوض فيما لا يعرف العالم أغواره ، قال تعالى : ﴿ **وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا** ﴾ (الإسراء:٣٦) .

وعتب على أهل الكتاب الجدال بغير علم ، فإن ذلك من أسباب الهلاك ، فقال : ﴿ **هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ** ﴾ (آل عمران:٦٦).

ويدخل ذلك في عموم قول النبي ﷺ : «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت**»[(٢)].

وعلى الإنسان ألا يكون خنفشاريًا إذا سئل عن أي شيء نادى على نفسه بأنه فارس الميدان ، وأنه ربان السفينة ، ولكن التمهل التمهل ، والتؤدة التؤدة .

وقد ضاق بعض العلماء من رجل دَعِيٍّ ما سئل عن شاذة ولا فاذة إلا وأظهر علمه بذلك الشيء مستغلاً ثقافته السطحية تارة ، وكبره عن قول لا أعلم أخرى ، واستغلال ضحالة السائل تارات ، فعقدوا له سؤالاً عن مادة لغوية موهومة ، وهي الخنفشار ، فأجاب : نبت ينبت في أطراف اليمن يعقد حليب الإبل ، ثم ارتجل :

---

(١) الذهبي ، السير (١٣/١٠٥ ، ١٠٦).

(٢) متفق عليه ، البخاري ، كتاب الأدب ، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر (ح٥٥٥٩) ، وباب إكرام الضيف (ح٥٦٧٠) ، ومسلم ، كتاب الإيمان ، باب الحث على إكرام الجار (ح٦٧).

لقـد عقـدت مـودتكم فـؤادي كمـا عقـد الحليـب الخنفشـارُ !!

وما أجمل وأوزع وأروع ما قاله إمام دار الهجرة مالك بن أنس عندما جاءه رجل من بلاد خراسان يسأله في مسائل ، فلم يجبه الإمام ، فاستنكر الرجل ذلك ولم يدر ماذا يقول لأهل بلده ، وقد ارتحل مسيرة أشهر للقاء مالك بن أنس وسؤاله ، قال مالك : قل لهم يقول مالك بن أنس : لا أدري[١].

وهو ما جسَّده الصديق عندما قال : «أي سماء تظلني وأي أرض تقنني إذا قلت في كتاب الله بغير علم»[٢].

وقال ابن مسعود رضي الله عنه : «من علم منكم شيئًا فليقل ، ومن لا يعلم فليقل لما لا يعلم : الله أعلم»[٣].

**٩- «كل نص ألقاه ـ أي النبي ﷺ ـ إلى أمته ، ولم يزدهم فيه تفسيرًا ، ولا هم سألوه ، بل ولا فسروه لمن بعدهم ، فإن قراءته تفسيره فلا يزاد عليه ، ولا يبحث فيه ، ولا سيما إذا كان في أسماء الله وصفاته المقدسة»**[٤].

كتاب الله تعالى أبلغ الكتب ، ورسول الله ﷺ أفصح العرب ، والصحابة رضوان الله عليهم عربٌ خُلَّص يدرون معنى المفردات التي يسمعونها ، ومع ذلك فهناك من النصوص التي وقف الشارع الحكيم عن زيادة البيان فيها : إما لطبائع العقول ، أو لتفاوت الأفهام ، أو للتيسير على العباد ، أو غير ذلك من حكم الشارع العليم الخبير .

ورسول الله ﷺ ينهى عن التهوك والتنطع ، وكثرة السؤال ، وجعل ﷺ السائل عن الشيء المسكوت عنه من أشد الناس جرمًا إذا حرم ذلك الشيء بسبب مسألته ، كما جعل كثرة السؤال عما لا يفيد من أسباب هلاك الأمم ، قال ﷺ : **«إنما أهلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم»**[٥].

---

(١) أبو نعيم ، حلية الأولياء (٦/٣٢٣). (٢) مصنف ابن أبي شيبة (٦/١٣٦).
(٣) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم وفضله (٢/٨٣١).
(٤) الذهبي ، السير (١٢/٢٢٠ ، ٢٢١).
(٥) البخاري ، كتاب الاعتصام ، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (ح ٦٧٤٤) ، ومسلم ، كتاب الحج ، باب فرض الحج مرة في العمر (ح٢٣٨٠).

وهاهم بنو إسرائيل أمروا بذبح بقرة ـ أي بقرة ـ ويجزئهم في ذلك ما يصدق عليه اسم بقرة ، ولكنهم تعمقوا وشددوا ، وادعوا أنهم يريدون تطبيق الأمر على الوجه الأكمل ، فسألوا عن صفاتها ولونها وعمرها إلى غير ذلك فجلبوا على أنفسهم المشقة التي عوقبوا بها على رفضهم لتيسير الله سبحانه وتعالى .

ولذلك حسم الإمام مالك رحمه الله ذلك الأمر ، وأغلق الباب على من أراد أن يلجه ، حين سئل عن كيفية استواء الله على عرشه ، فقال : «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة»[١].

فلا داعي للخوض فيما لم يرد الله أن يخاض فيه ، ولا يزعم أحد أن عقله وفكره فوق عقول الصحابة رضوان الله عليهم ، على أن ذلك لا يعني مقاومة تيار العلم ، أو غض الطرف عن نداء المعرفة .

**١٠- «السنن الثابتة لا ترد بالدعاوى»[٢].**

إذا ثبتت السنن عن رسول الله ﷺ ، فهي حق واجب العمل والاعتقاد ، ولا ينبغي أن ترد هذه السنن الثابتة بأقوال لم تثبت ودعاوٍ عارية من الصحة .

لا بد من التعامل مع النصوص النبوية الشريفة الثابتة بطريقة تليق وقائل هذه السنن ، وتتفق مع منزلة الشرع الحنيف ، فلا تتساوى أقوال النبي ﷺ مع أقوال غيره ، ولا تعارض أفعاله عليه الصلاة والسلام باجتهاد الآخرين!

السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ ، ربما لا تؤخذ على ظاهرها ، ولكن ذلك لا بد أن يكون بنصوص أقوى ، وذلك واضح في علم مختلف الحديث ومشكل الحديث ، فربما كان اللفظ عامًّا خصصه حديث آخر ، وربما صح اللفظ ، ولكنه نسخ ، فصار الحكم للناسخ ، وإنما يروى المنسوخ لمعرفة التدرج في الحكم ، أو الحكمة في ترتيب التكاليف الشرعية ، إلى غير ذلك من مباحث تعارض النصوص .

---

(١) الذهبي ، السير (١٠٦/٨) ، تذكرة الحفاظ (٢٠٩/١).

(٢) الذهبي ، السير (٥٢٨/٤).

لا ينبغي الاغترار بما سمح به الشارع الحكيم للعلماء بالاجتهاد ، والخوض فيما نص عليه رسول الله ﷺ ، وعقد المقارنات بين قول رسول الله ﷺ وقول بعض المجتهدين ، يقول الحافظ الذهبي :

العلم قال الله . . قال رسوله ... إن صح والإجماع فاجهد فيه
وحذار من نصب الخلاف سفاهة ... بين الرسول وبين قول فقيه[1]

**١١- «فيما صح كفاية»**[2].

قال تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ (المائدة:٣) .

أكمل الله تعالى دينه بوحيه المتلو ، وهو القرآن الكريم ، وبوحيه غير المتلو ، وهو السنة النبوية الكريمة ، ورسول الله ﷺ لم يألُ جهدًا ولم يترك سبيلاً للخير إلا ودلنا عليه ، ولم يترك سبيلاً للشر إلا ونهانا عنه ، ولكن هناك من يتهم الرسول ﷺ بالتقصير ، ويقتحم باب التشريع ، غير مكتفٍ بما صح عن رسول الله ﷺ ، وما أحكمه الله تعالى في كتابه العزيز .

وقد حاول بعض الصالحين ترغيب الناس في عمل الخير ، بالكذب على رسول الله ﷺ ، وادعاء درجات من الثواب ووافر من الأجر لمن قام بعمل صالح أو تلا آيات سورة من القرآن الكريم ، وهو يظن أنه لا يكذب على الرسول ؛ بل يكذب له .

وقد حارب العلماء ذلك وعدوا هؤلاء الصالحين من الوضاعين ، بالرغم من صلاح نيتهم ، ورغبتهم الصادقة في الخير ، وحبهم الخالص للنبي ﷺ ، ومن ثَمَّ حذروا منهم ومن تقولهم على رسول الله ﷺ .

ولم يكتف أولئك بالوضع للترغيب في الخير حتى شرعوا في أبواب الفضائل والمديح للنبي ﷺ ، وقد عاب الحافظ الذهبي على القاضي عياض ، وهو من محققي العلماء ، إمرار كثير من الأحاديث المفتعلة في كتابه «الشفا» فقال في معرض ذلك: «ونبينا صلوات الله عليه وسلامه غني بمدحة التنزيل عن الأحاديث،

---

(١) الكتبي ، فوات الوفيات (٣١٧).

(٢) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ، رقم (٢٣٤).

وبما تواتر من الأخبار عن الآحاد ، وبالآحاد النظيفة الأسانيد عن الواهيات ، فلما يا قوم نتشبع بالموضوعات ، فيتطرق إلينا مقال ذوي الغل والحسد»[١].

وإذا كان هذا في شأن رسول الله ﷺ ، فإن آل بيته ﷺ وخلفاءه من بعده أصابهم بعض ذلك ، ومن أكثرهم الإمام علي ﷺ الذي تشيع له البعض جهلاً ووصفوه بما لا يليق أن يوصف به ، وعلى أقل تقدير فضلوه على الخلفاء قبله .

يقول الحافظ الذهبي : «الموضوعات لا تنحصر كثرة ، وآل محمد ﷺ أَجَلُّ من ذلك وأكرم»[٢].

وفي موضع آخر : «وعلي ﷺ سيد ، كبير الشأن ، قد أغناه الله تعالى عن أن يثبت مناقبه بالأكاذيب ، ولكن الرافضة لا يرضون إلا أن يحتجوا بالباطل ، وأن يردوا ما صح لغيره من المناقب»[٣].

وفي حركة رد فعل رعناء أخذ آخرون يضعون في فضائل الصديق ﷺ ، وإن لم يبلغوا درجة الوضاعين في فضائل الإمام علي ﷺ ، وهكذا وكما قال الذهبي : فيما صح كفاية[٤].

**١٢- «يعرف الفضل لأهل الفضل ذو الفضل»[٥].**

المؤمن طالب حق ، يبحث عنه ، ويرغب فيه ، فإذا وجد ضالته تمسك بها وإن جاءه الحق من غيره قبله واعترف بفضله ، ونسب نفسه للجهل ، وأظهر علم من أخذ منه ، فما أجمل أن تقف النفس وقفة مع الذات للاعتراف بالحق ونسبة الفضل لأهله ، ولا يقدر على بذل ذلك إلا أرباب الفضل .

وهذا يحيى بن سعيد في مجلس تحديثه «فإذا طلع ربيعة قطع يحيى حديثه إجلالاً لربيعة وإعظامًا له»[٦].

---

(١) الذهبي ، السير (٢٠/٢١٦).
(٢) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص١٣٥ .
(٣) الذهبي ، ترتيب الموضوعات ص١٢٤ ، الميزان (٢/٤١٧).
(٤) الذهبي ، ترتيب الموضوعات رقم (٢٣٤).
(٥) الذهبي ، السير (٤/٤٠٢).
(٦) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (٢/١٠١).

ويذاكر عبد الرحمن بن مهدي عبيد الله بن الحسن القاضي حديثًا ، فاختلفا فيه ، ثم دخل عبد الرحمن بعدُ على ذلك القاضي ، والناس عنده فقال عبيد الله له : « ذلك الحديث كما قلت أنت ، وأرجع أنا صاغرًا »[١].

فلا مكابرة مع الحق ، ولا فخر مع الباطل ، ومن دافع عن ضلال هلك ، ومن منع أهل الفضل حقهم خسر ، فسرعان ما يذهب الزبد جفاء ، ويمكث ما ينفع الناس في الأرض .

حضر يحيى بن معين مجلسًا لنعيم بن حماد ، فشرع نعيم يقرأ من كتابٍ له ، فأخطأ نعيم ، ورده يحيى فغضب نعيم وغضب معه الحضور من أصحاب الحديث ، فلما أكثر عليه يحيى ، قام نعيم إلى أصوله ، فوجد القول قول يحيى ابن معين فخرج على الناس قائلاً : « أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث؟! نعم يا أبا زكريا غلطتُ ، وكان صحائف . . . فرجع عنها »[٢].

فالمؤمن ينبغي أن يتجرد لله فلا يعد نفسه شيئًا ، ولا ينسب لنفسه فضلاً ، بل أمر الشارع الحكيم بإخفاء الأعمال الصالحة لتكون خالصة لوجه الله ، فما بالكم بمن كان على ضلال وزعم أنه على هدى ، ومن يرتع في أودية التيه ، مدعيًا أنه على الحق المبين ، لا يفعل ذلك الفعل المشين ولا يتنكر لأصحاب الفضل إلا خبيث النفس ، شيطاني الطبع ، دنيء المكانة .

**١٣- « لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل ، لكن هم أكثر الناس صوابًا ، وأندرهم خطأ ، وأشدهم إنصافًا ، وأبعدهم عن التحامل »[٣].**

أئمة الجرح والتعديل من علماء السنة ، قاموا بعمل خارق ، وأنشأوا منهجًا أدهش العالم في كيفية معرفة الصحيح من الضعيف من أقوال رسول الله ﷺ ، فقد تعرفوا على عدالة الرواة من خلال معاشرتهم ، وسؤال أهل العلم عنهم ؛ بل بلغ

---

(١) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم وفضله (٥٣٤/١).

(٢) الخطيب ، الكفاية ص١٤٦ ، جمعية دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد ، ١٣٥٧هـ .

(٣) الذهبي ، السير (٨٢/١١).

الحال إلى سؤال أهل بلد الراوي ، فبلدي الرجل أعلم به وعقدوا لهم الاختبارات تلو الاختبارات للتوثق من مستوى الضبط عند هؤلاء الرواة[١] ، وجمعوا مروياتهم ثم قارنوها بالأحاديث الثابتة في الباب ، ثم تعقبوا هؤلاء الرواة ليعرفوا متى ضبطوا ، ومتى اختل ضبطهم ، فمن الرواة من ضبط من كتابه واختل عند التحديث من صدره ، ومنهم من أتقن الرواية في بلد دون آخر ، ومنهم من تغير ضبطه في آخر عمره ، ومنهم من تغير إتقانه لانشغاله بأعباء أخرى كالقضاء ، إلى غير ذلك[٢].

جهد دءوب ، وطاقة هائلة لبناء صرح المنهج النقدي ، ومع ذلك فأئمة الجرح والتعديل ليسوا معصومين ، ولا يمتنع على أحدهم الوهم والخطأ ، والتشدد والتساهل ، وأحيانًا التأثر بالخلافات المذهبية والعداوات القديمة ؛ لذلك « إذا اتفقوا على تعديل أو جرح ، فتمسك به ، واعضض عليه بناجذيك ، ولا تتجاوزه فتندم ، ومن شذ منهم فلا عبرة به »[٣].

فالباحث الفَهِم لا يكتفي بقول أحد أئمة الجرح والتعديل ، وإنما يتتبع كل ما قيل في الراوي ، ثم ينظر إلى الجارح والمعدل من حيث التشدد والتساهل ، ومن حيث التوافق والمخالفة بينه وبين الراوي ، ومن حيث إحاطة الناقد بذلك الراوي ومعرفته به أم أن معرفته به سطحية قد يخدع فيها بالتزييف والتزيين ، فكم من عالم نبيل أسره هواه وهو يترجم لخصم له ، وإذا لم يفطن لذلك الباحث ضل وحار .

**١٤- « المعروف يرجع فيه إلى عرف الناس الخالين من الأغراض الخبيثة »[٤].**

مراعاة العرف أقرته الشريعة الغراء ، ومازال الفقهاء يعددون فتاواهم في المسألة الواحدة بحسب العرف السائد في البلد الذي يفتى فيه .

---

(١) ابن عدي ، الكامل (٢/٢٨٣) ، الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي (١/٧١ ، ٧٢).

(٢) حسن فوزي ، المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين (٣٣٦-٣٤٠).

(٣) الذهبي ، السير (١١/٨٢). (٤) الذهبي ، الكبائر ص٦١ .

فغالبًا ما يتعارف الناس على ما يصلح شئونهم ، ويدفع عنهم المشقة ، ولا يطغى على طرف دون آخر ، وإنما العرف يقوم على المصلحة العامة ، بعيدًا عن الذاتية والخصوصية .

ومن العرف جاء المعروف ، وقد أجاز الله تعالى لولي اليتيم إذا كان فقيرًا أن يأخذ قدرًا من مال اليتيم مقابل محافظته على ماله واستثماره له في أوجه النفع والربح ، والمحافظة على أصل المال من التلف أو المغامرة ، فقال تعالى : ﴿ **وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ** ﴾ (النساء:٦) فحدد ذلك في إطار المعروف .

وجاءت هند بنت عتبة تشكو شح زوجها أبي سفيان ، وتستفتي النبي ﷺ في أن تأخذ من مال زوجها دون علمه فأجاز ذلك النبي ﷺ قائلاً : « **خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف** »[1] .

فالآية الكريمة والحديث الشريف حددا لفظ «بالمعروف» ولم يُترك الأمر لهوى الآخذ ورغباته ، وإنما للمعروف الشائع ، الثابت اللازم بين الناس .

وقد ينقلب الأمر في بعض البيئات بحيث تنقلب الموازين فيصير المعروف منكرًا والمنكر معروفًا ، فلا يصح حينئذ الأخذ بذلك المعروف المقلوب وذلك العرف المنكوس .

لذلك يضرب الحافظ الذهبي على ذلك الوتر منبهًا إلى نوع ذلك العرف ، فلا بد أن يكون متداولاً عند الجمع الكثير من الناس مكتسبًا صفة العمومية ، بالإضافة إلى كون هؤلاء الناس خالين من الأغراض الخبيثة ، غير واقعين تحت تأثير العرف المقلوب أو الهدي الضال!!

ومن ذلك أمر النبي ﷺ بالتخفيف في الصلاة ، ووُصِفت صلاته ﷺ بأنها أخف من صلاة غيره ، ففي حديث جابر بن سمرة : « كان رسول الله ﷺ يصلي الصلوات كنحو صلاتكم ، ولكنه يخفف ، كانت صلاته أخف من صلاتكم ، كان يقرأ في الفجر الواقعة ونحوها من السور ».

---

(١) البخاري ، كتاب النفقات ، باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ (ح٤٩٤٥) ، وكتاب الأحكام ، باب القضاء على الغائب (ح٦٦٤٤).

قال الذهبي : « فوصف جابر صلاة أئمته بالطول لأنها أطول من صلاة النبي ﷺ الذي كان يخفف بالنسبة إلى أولئك الأئمة ، وصلاته طويلة بالنسبة إلى أئمة زماننا ، فظهر لك بقوله عليه السلام : « **فليخفف** » أي لا يزيد على مقدار صلاتي ، فإن التخفيف أمر نسبي يختلف باختلاف الأزمنة . ولا جائز أن يرد إلى العرف اليوم ، بل يرد إلى عرف الشارع وأصحابه »[١].

**١٥- « الحق إن كان فجًّا لا تتحمله نفوس الكثير »[٢].**

لا مراء أن الحق أحق أن يتبع ، وأن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل ، لكن الحق يحتاج من أصحابه أن يحسنوا عرضه ، وأن يقدموه في صورة تلائم عظمته ، فرب صاحب باطل قد زخرف باطله ، وكساه من أنيق الحلل ما أنسى الناس باطله ، ورب صاحب حق قد صاغ حقه في قالب يبغِّض ذلك الحق للناس .

ويحضرني تفسيرين لرؤيا واحدة ، حمل كلاهما المعنى ذاته ، ولكن أحدهما شرح صدر الرائي ، والآخر أصابه بالغم ، فالرجل رأى أسنانه تتساقط فقال له أحدهم : يموت أسنانك قبلك ، فأحزنه ذلك ، وقال له آخر : تعيش أكثر من أسنانك ، ففرح الرجل!!

وهذا الإمام ابن خزيمة يقول : « من لم يقر بأن الله على عرشه قد استوى فوق سبع سمواته فهو كافر حلال الدم ، وكان ماله فيئًا » .

تعقبه الذهبي بقوله : « وكلام ابن خزيمة وإن كان حقًّا ، فهو فج لا تتحمله نفوس كثير من متأخري العلماء »[٣].

ولعل الإمام ابن خزيمة قال ذلك في وقت ظهر فيه الكثير من أهل التأويل ، وقال ذلك في صورة رد فعل لردعهم وزجرهم عن ذلك .

---

(١) الذهبي ، مهذب السنن [٢/ق ٦٩-ب] .

(٢،٣) الذهبي ، السير (١٤/٣٧٤).

obeikan.com